

الرسالة ٣٤٥

السمع ودوره في بناء اللغة دراسة في سماعات سيبويه النثرية

د. فاطمة إبراهيم آل خليفة
قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب
جامعة الكويت

المؤلفة:**د. فاطمة إبراهيم آل خليفة**

- دكتوراه في علم اللغة العام، جامعة لندن (قسم اللسانيات)، عام ١٩٨٤م.
- أستاذ مشارك في علم اللغة، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الكويت.

الإنتاج العلمي:**أولاً - الكتب:**

- ١ - لغة التقارير الرسمية، دار قرطاس، الكويت، ١٩٩٥م.
- ٢ - دراسة حول التنغيم في لهجات البدو في الكويت، مركز التراث الشعبي، قطر، ١٩٨٩م.

ثانياً - الأبحاث:

- ١ - "المصادر عند ابن جنّي: دراسة في الخصائص"، بحث مقبول للنشر في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.
- ٢ - "الضرورة الشعرية عند ابن الشجري - من خلال كتابه: الأمل"، مجلة كلية دار العلوم، القاهرة، مجلد ٤٠، عدد يونيو ٢٠٠٦م.
- ٣ - "التصنيف والتحريف، دراسة في التغير الدلالي"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد ٢٦، الكويت، سبتمبر ٢٠٠٥م.
- ٤ - "شعر عمر بن أبي ربيعة: نماذج من الانحراف الأسلوبي"، مجلة كلية دار العلوم، جامعة الفيوم، عدد ١٣ يونيو ٢٠٠٥م.
- ٥ - الخصائص التنغيمية في بعض أحاديث طه حسين، المجلد العاشر، القاهرة، مجلة رسالة المشرق، القاهرة، ٢٠٠١م.
- ٦ - "الاتصال اللغوي في الكويت أثناء الاحتلال العراقي"، بحث مدعوم من جامعة الكويت، مجلة كلية التربية، القسم الأدبي، المجلد ٦، العدد ٣، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- ٧ - دراسة مقارنة للنبر في اللغة العربية بمساعدة "الكمبيوتر"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية. باحث أول مع د. يوسف الإمام من معهد الكويت للأبحاث العلمية، المجلد ٩، العدد ٣٤، الكويت، ١٩٨٩م.

المحتوى

١٣ الملخص
١٥ المقدمة
٢١ كسر همزة (إن) على القطع والاستئناف
٢٢ الاستغناء عن نائب الفاعل
٢٣ ما يشبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص
٢٤ استعمال بعض الظروف أسماء
٢٥ ما يجوز فيه النصب على الظرف أجروه على جواب (متى)
٢٦ المفعول معه
٢٧ ما يحذف المستثنى فيه استخفافاً
٢٨ مجيء الحال من الخبر
٢٩ اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه
٣١ إعمال صيغة فَعَّال عمل اسم الفاعل
٣٢ بعض أصناف النعت
٣٣ ما يجري من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة
٣٤ جميع بمعنى مجتمعون
٣٥ ما يجوز فيه البدل والتوكيد والظرف
٣٧ ما تلحقه الزيادة في الاستفهام للإنكار
٣٨ حذف الهاء في الترخيم
٣٩ ما ينتصب على المدح والتعظيم
٤١ بعض العرب ينصب فيقول: الحمد لله

- ما ينتصب فيه المصدر على إضمار فعل متروك إظهاره
- ٤٢ وفيه معنى التعجب
- ٤٣ ما ينتصب بإضمار فعل متروك إظهاره
- ٤٥ ما جاز فيه الرفع والنصب
- ٤٦ رفع ما حقه النصب
- ٤٨ رويد اسم فعل
- ٤٩ ترك صرف أسماء القبائل حملاً على المعنى
- ٥١ ترك صرف (هجر) على إرادة البقعة والبلدة
- ٥٢ إذا سمي مذكر بأسماء الريح انصرف في المعرفة والنكرة
- ٥٣ ما يصرف من الأفعال المسمى بها
- ٥٤ ما كان على (مفاعل) يصرف إذا حقرته
- ٥٥ على بمنزلة فوق، لذلك إذا كانت اسماً للكلمة لم تصرف
- ٥٦ إعمال (إنن) بعد الواو
- ٥٧ ما يختار فيه الرفع وهو الوجه في جميع اللغات
- ٥٨ باب الحكاية
- ٥٩ الحكاية بـ (من) في الاستفهام
- ٦١ تثنية (أي) وجمعه
- ٦٢ قول العرب: "أما إن جزاك الله خيراً"
- ٦٣ تكسير (فَعْل) في الوصف على فعول
- ٦٤ تكسير فُعَال على فُعْلان
- ٦٥ فُعَال بمنزلة فَعِيل وفُعَال بمنزلة فَعَال
- ٦٧ تكسير فَعِيل على فِعْلان
- ٦٨ تكسير فَعِيل بمعنى مفعول على فعلاء شاذ
- ٦٩ تصغير (خاتام) على (خويتيم)

- ٧٠ النسبة إلى (صَعِق)
- ٧١ من العرب من يقول (أَمْوِي) في النسبة إلى أُمِيَّة
- ٧٢ النسبة إلى ما فيه ألف رابعة منقلبة عن أصل
- ٧٣ الوقف على حرف واحد مع وصله بألف السكت عوضاً من الهاء
- ٧٤ اختلاف العرب في تحريك الآخر عند التقاء ساكنين
- ٧٥ تحريك الساكن بالكسر
- ٧٧ حذف التنوين من زيد بن عمرو وبقاؤه في هند بنت زيد
- ٧٨ إسكان الهاء في قولهم: هذه أمة الله
- ٧٩ نقل حركة الحرف إلى الساكن قبله في الوقف
- ٨٠ إحلال الهمزة محل الألف في الوقف
- ٨١ كسر الأول مع ترك تحقيق الهمزة
- تحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية عند اجتماع همزتين في كلمتين
منفصلتين
- ٨٢ ما تمال فيه الألفات
- ٨٣ الخاتمة
- ٨٥ الهوامش
- ٩١ المصادر والمراجع
- ١٠١

المخلص

قام سيبيويه في منجزه الفذ والمشهور، المعروف بـ "الكتاب" بجمع قدر صالح من الأقوال النثرية التي عدت مصدر المادة المعتمدة في تأسيس تقعيده للنحو؛ ومن ثم يمكن أن ينظر إلى عمله هذا على أنه "كتاب الأسمعة".

وقضية هذا البحث هي إبراز الدور المهم الذي ناطه سيبيويه باللغة المنطوقة والسماع المباشر من عرب البادية. وبهذا الاعتبار عدهم سيبيويه الرواة اللغويين الأصلاء والثقات عند جمع شواهد اللغة. وقد صنف سيبيويه هذا السماع المباشر من الأعراب، فجعله من "الإسناد العالي" الذي هو في مرتبة أعلى وأقوى عنده من السماع بالوساطة.

وقد توصلت هذه الدراسة بالفحص الصابر والمتلبث للأقوال النثرية في "الكتاب" إلى عدد من النتائج المهمة فيما يتعلق بالمنهجية اللغوية عند سيبيويه، والبدايات الباكرة للنحو العربي.

المقدمة

السمع أصل من الأصول النحوية، بل هو الأصل الأول المقدم على كل الأصول، ولو جاز لنا وصف كتاب سيبويه لقلنا عنه "الكتاب المسموع" حين حاول سيبويه وضع قواعد نحوية في كتاب اعتمد أولاً وآخرها على ما قالته العرب أو على السماع بشكل عام: قرآن - قراءات - حديث - شعر - نثر...، وسيبويه لم يتعمد الاعتماد على نوع معين من السماع؛ بمعنى أن يذكر مسألة فيتعمد أن يستشهد بشاهد شعري لها، بل على العكس كان سيبويه يذكر القاعدة ثم يستشهد لها بما يوافقها من السماع، والدليل على ذلك أن سيبويه بنى كثيراً من قواعده على شواهد نثرية، بل هناك أبواب نحوية كثيرة لم يذكر فيها إلا شواهد نثرية. مثل باب: ما أَشْرَكَ بين الاسْمَيْنِ في الحرف الجارِ فَجَرِيَا عليه كما أَشْرَكَ بينهما في النعت فجريا على المنعوت^(١)، وباب المبدل من المبدل منه والمبدل يشرك المبدل منه في الجر^(٢) وباب مصادر ما لَحِقَتْهُ الزوائدُ مِنَ الفعلِ مِنْ بناتِ الثلاثة^(٣)، وباب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل^(٤)... وغيرها كثير، والباب الأخير مثلاً ذكر فيها من أقوال العرب أنهم يقفون على طلحة بالتاء، ثم ذكر لغة أزد السراة: هذا زيدو ومررت بزيدي... وهناك مسائل كثيرة لم يستشهد فيها سيبويه إلا بشواهد نثرية، من ذلك مثلاً: ما يجري من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة. قال سيبويه: ومن جَوَازِ الرُّفْعِ في هذا البابِ أَنِّي سَمِعْتُ رَجُلَيْنِ مِنَ العَرَبِ عَرَبِيَّينِ يقولان: كان عبدُاللهِ حَسْبُكَ به رجلاً^(٥). فسيبويه يجيز الرفع بناء على ما سمعه من هذين الرجلين ولم يذكر شواهد أخرى.

ومن ذلك أيضاً ما تلحقه الزيادة في الاستفهام إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر، أو تنكر رأيه على خلاف ما ذكر، وقد استشهد على ذلك بقوله: سَمِعْنَا رجلاً مِنْ أهلِ الباديةِ قيل له: أَتَخْرُجُ مِنْ أَخصَبَتِ الباديةِ؟ فقال أنا إنِّيهِ؟ منكراً لرأيه أن يكون على خلافِ أن يَخْرُجَ^(٦).

وهناك مسائل كثيرة قدّم فيها سيبويه الشاهد النثري على الشاهد الشعري، بل لم يذكر الشاهد الشعري إلا تقوية للشاهد النثري، والأمثلة كثيرة، منها مثلاً قول سيبويه: **اَعْلَمَ أَنَّ الظُرُوفَ بَعْضُهَا أَشَدُّ تَمَكُّنًا مِنْ بَعْضِ فِي الأَسْمَاءِ، نَحْوَ القُبْلِ والقَصْدِ والنَّاحِيَةِ، وَأَمَّا الخَلْفُ والأَمَامُ والتَّحْتُ فَهِنَّ أَقْلُ اسْتِعْمَالًا فِي الكَلَامِ أَنْ تُجْعَلَ أَسْمَاءً.** وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار.

ثم ذكر حرفين يجريان مجرى خلفك وأمامك وهما: **صَدَدَكَ** ومعناه **القَصْدُ**، و**سَقَبَكَ** ومعناه **القُرْبُ**. قال سيبويه: **ومنه قولُ العرب: هو وَزَنَ الجَبَلَ؛ أي نَاحِيَةً مِنْهُ، وَهَمَّ رَنَّهُ الجَبَلَ أَي جِذَاءَهُ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ العَرَبِ: هُم قُرَابَتُكَ، أَي قُرْبُكَ، يَعْنِي المَكَانَ، وَهَمَّ قُرَابَتِكَ فِي العِلْمِ؛ أَي قَرِيبًا مِنْكَ فِي العِلْمِ، وَكَانَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ العَرَبِ: هُوَ جِذَاءُهُ، وَإِزَاءُهُ، وَحَوَالِيَّهُ بَنُو فُلَانٍ، وَقَوْمُكَ أَقْطَارَ البِلَادِ، وَأخِيرًا ذَكَرَ شَاهِدًا شِعْرِيًّا.**

إِذَا مَا نَعَشْنَاهُ عَلَى الرَّحْلِ يَنْثَنِي مُسَالِيَهُ عَنْهُ مِنْ وَرَاءِ وَمُقَدِّمِ^(٧)

وفي الباب التالي لهذا الباب يؤخر سيبويه الاستشهاد بالشعر بعد أن ينهي الاستشهاد بكلام العرب النثري. قال سيبويه: **هذا باب ما شُبِّهَ مِنَ الأَمَاكِنِ المَخْتَصَةِ بِالمَكَانِ غَيْرِ المَخْتَصِ شُبِّهَتْ بِهِ إِذْ كَانَتْ تُقَعُّ عَلَى الأَمَاكِنِ. وَذَلِكَ قَوْلُ العَرَبِ، سَمِعْنَا مِنْهُمْ: وَهُوَ مَنِّي مَنْزِلَةَ الشَّغَافِ وَهُوَ مَنِّي مَنْزِلَةَ الوَلَدِ... وَبَعْدَ ذَلِكَ اسْتَشْهَدَ بِالشَّعْرِ مِثْلَ:**

فَوَزَدَنَ وَالْعَيْوُوقُ مَفْعَدَ رَبِي إِالَ خُزْبَاءِ خَلْفَ النُّجْمِ لَا يَتَتَلَّعُ

ثم ذكر قول العرب: **وهو مني دَرَجَ السَّيْلِ، أَي مَكَانَ السَّيْلِ مِنَ السَّيْلِ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذَا مِثْلَ قَوْلِ ابْنِ هَرْمَةَ:**

أَنْصَبُ لِمَنْيَّةٍ تَغْتَرِيهِمْ رِجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجَ السُّيُولِ^(٨)

هذا السماع النثري يمكن تقسيمه عدة أقسام:

القسم الأول: ما حدّته به أحدُ شيوخه عن العرب كأن يقول: **حدّنتني الخليلُ أنه سمع العرب.**

القسم الثاني: ما حدّته به أحدُ شيوخه أن العرب تقول كذا وكذا.

القسم الثالث: ما سمِعَه مِن يَرويهِ عن العَرَبِ.

القسم الرابع: ما بَلَغَهُ عن العَرَبِ الموثوقِ بهم.

القسم الخامس: ما قاله قومٌ من العَرَبِ تُرْتَضَى عَرَبِيَّتُهُم.

القسم السادس: ما ذَكَرَ أَنَّهُ قَوْلُ العَرَبِ^(٩).

ومثل هذه الأقسام لا يتوافر فيها الأخذ مباشرة عن العرب بل هناك واسطة بين سيبويه والعرب، هذه الواسطة قد يصرح بها مثل أن يقول: حدثني أبو الخطاب أنه سَمِعَ العَرَبَ تقول، وقد لا يصرح مثل: بَلَغَنِي أَنَّ العَرَبِ الموثوقَ بهم يقولون. وقد اخترت أعلى هذه الأقسام إسناداً، وهو ما صرح سيبويه بسماعه مباشرة من العرب؛ أي توافر فيه شرط المشافهة عند المحدثين، وهذا الشرط أعلى درجات الإسناد، أن ترى من تروي عنه وأن تسمع منه الرواية مشافهة.

الموضوع:

سماعات سيبويه النثرية، أو ما سمعه سيبويه من نثر العرب شريطة أن يكون السماع مباشرة من العرب دون واسطة هذا موضوع البحث، حيث اقتصرنا فيه على ما صرح سيبويه بسماعه: سمعت من العرب من يقول أو سمعنا ممن يوثق بعربيته...، ولو استخدمنا لغة أصحاب الحديث لأطلقنا على ذلك الإسناد العالي. فسيبويه سمع مباشرة من العرب، وسيبويه ثقة ولا تُرَدُّ رواية الثقة، وهناك إسناد أقل في الرتبة من هذا الإسناد مثل أن يقول سيبويه: العرب تقول كذا وكذا، أو سَمِعَ ذلك من العرب أو سَمِعَ يونس ذلك من العرب أو سَمِعَ الخليل رجلاً يقول... وقد اقتصرنا في هذا البحث على النوع الأول الذي يمكن أن يسمى تجاوزاً "الإسناد العالي" سيبويه سمع من أفواه العرب مباشرة وبلا واسطة وصرح بهذا السماع تصريحاً لا يختلف عليه اثنان.

وهذا الشرط ليس قليلاً من شيوخ سيبويه الذين سمع منهم ما سمعوه من العرب؛ فشيوخ سيبويه حجة في كلامهم، فكيف بما يروونه عن العرب. ولكننا

اشترطنا هذا الشرط لنعرف أثر سماعات سيبويه النثرية في التقعيد النحوي، هل يستشهد سيبويه بهذه السماعات، هل تتعارض مع القرآن الكريم وقراءاته أو الشعر ورواياته...؟ هل بنيت مسائل نحوية على هذه السماعات فقط؟ إذا وجد في المسألة الواحدة أكثر من مسموع، فما منزلة السماعات النثرية بين أنواع السماع الأخرى؟ هل كان سيبويه دقيقاً في نقل ما سمعه من العرب؟... كل هذه الأسئلة وغيرها تحاول الدراسة الحالية أن تجيب عنها في الصفحات القادمة.

أهمية الموضوع:

تكمُن أهمية الموضوع - كما أشرنا آنفاً - في توافر الإسناد العالي أو شرط المشافهة في نقل الرواية، وهذه أعلى درجات الإسناد. فسيبويه ثقة فيما ينقله ويرويّه وهو لا ينقل عن أحد، بل يأخذ مباشرة من العرب.

وسيبويه دقيق كل الدقة في النقل عن العرب، يقول مثلاً: زَعَمَ الخليل - وقد سَمِعناه من بعضهم...^(١٠) فهو لا يكتفي بالنقل عن الخليل وهو ثقة، بل يذكر أنه سمعه من بعضهم، ويقول مثلاً: سمعتُ عربياً يقول: أَنْعَمُ أَنْ تَشُدَّهُ، أي بالغُ في أن يكونَ ذلك المعنى^(١١)، ويقول: سمعتُ عربياً مرة يقول لرجل سألَه فقال: أليس قُرَشِيًّا؟ قال: ليس بِقُرَشِيًّا^(١٢).

وسيبويه كثير الحكم على كلام العرب، يقول مثلاً: وَزَعَمُوا أَنَّ ابنَ أَبِي إِسْحَاقَ كان يُحَقِّقُ الهمزتين وَأَناسٌ معه. وقد تَكَلَّمَ ببعضه العربُ وهو رَدِيءٌ^(١٣).

إنّ، نحن أمام راوٍ ثقة عدل ضابط - وهو سيبويه - يروي عن العرب وهم الذين تؤخذ عنهم اللغة، والرواية ليس فيها إسناد آخر بل تحققت فيها المشافهة، هذا الراوي يحكم على الرواية فيما عرف في علم الحديث بالجرح والتعديل، فهو يصف من أخذ عنهم بأنهم يوثق بكلامهم أو ترتضى عربيتهم أو يصفهم بأنهم: أهل الجفاء من العرب^(١٤).

هذا فضلاً عن وصف الرواية، سمعته من بعضهم، سمعته من رجلين عربيين، سمعنا رجلاً عربياً، سمعنا رجلاً من أهل البادية..

الدراسات السابقة على هذا الموضوع:

هناك دراسات كثيرة دارت حول الكتاب قديماً وحديثاً، شرحاً أو استدراكاً... وسنذكر هنا بعض الدراسات المتعلقة بموضوع هذا البحث.

- ١ - الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي. وقد تحدثت المؤلفة في الفصل الثاني عن النثر عموماً، وموقف سيبويه من النثر، والقبائل التي نقل عنها.
- ٢ - سيبويه إمام النحاة للأستاذ علي النجدي ناصف، وقد ذكر فيه بعض الإشارات إلى شواهد سيبويه النثرية.
- ٣ - أقوال العرب في كتاب سيبويه للدكتور عوض بن حمد القوزي، وهو بحث منشور بمجلة الآداب والعلوم بدمشق، وقد تحدث فيه المؤلف عن أقوال العرب عموماً.
- ٤ - استدلال سيبويه بلغة الأمثال العربية للدكتور مصطفى جطل، وهو بحث منشور في مجلة بحوث بجامعة حلب، يذكر فيه مؤلفه الأمثال العربية وأثرها في الاستدلال.
- ٥ - ما سمعه سيبويه من رواية أشعار العرب للدكتور مجدي إبراهيم يوسف، وفيه تحدث المؤلف عن الروايات الشعرية التي سمعها سيبويه من العرب^(١٥).
- ٦ - الأمثال في كتاب سيبويه للدكتور السيد أحمد علي، وفيه تحدث المؤلف عن الأمثال من خلال أبوابها النحوية التي تقع فيها^(١٦).
- ٧ - دور النثر في التقعيد النحوي من خلال كتاب سيبويه. للدكتورة عائشة الأنصاري، وفيه ذكرت المؤلفة أثر النثر عموماً في التقعيد، وقد اقتصر على الجزء الأول من الكتاب^(١٧).

٨ - أمثلة النحاة وشواهدهم بين الرفض والقبول. للدكتور خليل عبدالعال، وفيه تحدث المؤلف عن أقوال العرب عموماً في الجزء الأول من الكتاب، وقد اهتم بالرد على من يزعم أن النحو مبني على الشعر فقط^(١٨).

وفي وسط هذه الدراسات يبرز من هنا هذا البحث الذي خصص فقط لسماعات سيبويه النثرية؛ أي ما صرح فيه سيبويه بالسماع عن العرب دون سائر النثر، وفي هذا البحث نحاول تعرف دور هذه السماعات في التقعيد النحوي في الكتاب كله، وليس في جزء واحد فقط.

عملي في هذا البحث:

سبق أن أشرت إلى أن البحث يهتم فقط بما سمعه سيبويه من العرب، وقد قمت بجمع هذه السماعات، وأشرت إلى مكانتها بين الشواهد الأخرى: القرآن الكريم والشعر وأقوال للعرب لم يصرح سيبويه بسماعها من العرب، محاولاً بيان أثر هذه السماعات في التقعيد النحوي عند سيبويه.

وبعد أن جمعت هذه السماعات وأشرت إلى أثرها في التقعيد رتبتهما بحسب موضوعها النحوي مستعينة في ذلك بطريقة المتأخرين في ترتيبهم للمسائل النحوية. وفي الخاتمة جاءت النتائج التي توصل إليها البحث من خلال عرض هذه المسائل.

كسر همزة (إن) على القطع والاستئناف

نكر سيبويه في باب آخر من أبواب (أن) أنه سأل الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢] فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم. وقال عز وجل: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] أي: ولأن المساجد لله... ثم قال: واعلم أن هذا البيت يُنشد على وجهين على إرادة اللام، وعلى الابتداء، قال الفرزدق:

مَنَعْتُ تَمِيمًا مِنْكَ أَنِّي أَنَا ابْنُهَا وشاعرها المعروف عند المَواسمِ
وسَمِعنا مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقولُ: "إِنِّي أَنَا ابْنُهَا"^(١٩). استشهد سيبويه بالبيت على جواز كسر همزة (إن) على الاستئناف والقطع، وجواز فتحها على معنى (لأنني) وقد قوى الكسر بما سمعه من العرب حين قال: "إني أنا ابنها بالكسر"^(٢٠).

الاستغناء عن نائب الفاعل

قال سيبويه: هذا بابٌ ما يكونُ مفعولاً فيرتفع كما يَنْتصب إذا شغلتَ الفعلَ به، ويَنْتصب إذا شغلتَ الفعلَ بغيره.

فإذا قال قائل: سِيرَ بزيِدٍ سِيراً شديداً. فإنَّ الفعلَ قد شُغِلَ بزيِدٍ فانْتصبَ المصدرُ لاشتغالِ الفعلِ بغيره. قال سيبويه: وكذلك جميعُ المصادرِ ترتفعُ على أفعالِها إذا لم تشغَلِ الفعلَ بغيرها.

ثم ذكر الاتساع فقال: وكذلك هذه المصادرُ التي عملتَ فيها أفعالها إنما يُسألُ عن هذا المعنى، ولكنه يُتسع ويُخزلُ الذي يَقَعُ به الفعلُ اختصاراً واتساعاً وقد عُلمَ أنَّ الضربَ لا يُضربُ. ومثل على ذلك بقوله: سِيرَ عليه خَرْجَتان، وصِيدَ عليه مَرَّتان، وليس ذلك بأبعد من قولك: وُلِدَ له سِتُّون عاماً. قال: "وسمعتُ مَنْ أثقُّ به من العربِ يقولُ: بُسِطَ عليه مَرَّتان، وإنما يريد: بُسِطَ عليه العذابُ مَرَّتَيْنِ" (٢١). ولم يستشهد سيبويه بشواهد قرآنية أو شعرية.

ما يشبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص

قال سيبويه: هذا بابٌ ما شُبِّهَ مِنَ الْأَمَاكِنِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْمَكَانِ غَيْرِ الْمُخْتَصِّ شُبِّهَتْ بِهِ إِذَا كَانَتْ تَقَعُ عَلَى الْأَمَاكِنِ.

وقد ذَكَرَ سيبويه في هذا الباب بعض ما استعملت العربُ من الظروف قال: "وذلك قولُ العربِ سَمِعناه منهم: هو مَنِّي منزلةُ الشَّغَافِ، وهو مَنِّي منزلةُ الوالدِ، ويَدُلُّك على أنه ظَرْفٌ قولك: هو مَنِّي بمنزلةِ الولدِ، فإنما أرادت أن تجعله في ذلك الموضع، فصار كقولك: مَنزِلِي مَكَانَ كَذَا وكَذَا، وهو مَنِّي مَزْجَرَ الكلبِ وَأَنْتَ مَنِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ. ثم استشهد على ذلك أيضاً بشواهد شعرية منها:

فُورِدِنَ وَالْعَيُّوقُ مَقْعَدَ رَبِيٍّ الْـ ضُرْبَاءِ خَلْفَ النُّجْمِ لَا يَتَتَلَّعُ
نصب (مقعد ربي) على الظرف مع اختصاصه تشبيهاً بالمكان، ومثله:
وَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ مَنَاطَ الثَّرِيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا
نصب (مناط الثريا) على الظرف، ومثله:

أَنْصَبُ لِلْمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ رِجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجَ السُّيُولِ (٢٢)
والملاحظ أن سيبويه قدم الشواهد النثرية على الشواهد الشعرية، ومن الشواهد النثرية ما سمعه من العرب: هو مني منزلة الشغاف. وهو مني منزلة الولد، ثم ذكر شواهد أخرى: هو مني مزجر الكلب - أي مهان - وأنت مني مقعد القابلة - أي قريب. وختم الشواهد بثلاثة شواهد شعرية جاء فيها (مناط الثريا - مقعد ربي - درج السيول) (٢٣).

بقي أن نشير إلى أن النحاة - بعد سيبويه - أخذوا ما سمعه من العرب واستشهدوا به على ما استشهد به، قال ابن السراج: ومما اتسعوا فيها من الظروف قولهم: هو مني منزلة الولد، وإنما أخبرت أنه في أقرب المواضع وإن لم ترد البقعة من الأرض، وهو مني منزلة الشغاف ومزجر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا ومقعد الإزار (٢٤).

استعمال بعض الظروف أسماء

نكر سيبويه في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت بعض الظروف مثل:
خلفك - قدامك - أمامك وهو موضعه وهو مكانه، ثم قال: "واعلم أن هذه الأشياء
كلها قد تكون أسماءً غَيْرَ ظروفٍ بمنزلة زيد وعمرو. سمعنا من العرب من يقول:
دارك ذات اليمين". وقال الشاعر:

فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامُهَا^(٢٥)

قسم النحاة الظروف إلى قسمين، متصرف وهو ما جاز رفعه وخفضه ودخلته
الألف واللام نحو: خلف وقدام وفوق وتحت، وغير متصرف نحو عند وسوى إذا كان
بمعنى (غير)؛ فهذه لا تدخلها لام المعرفة ولا يجوز رفعها...^(٢٦) وقد استشهد سيبويه
بشاهدين على جواز استعمال الظروف أسماءً يخبر عنها. الشاهد الأول نثري مما
سمعه من العرب: دارك ذات اليمين، والشاهد الآخر شعري وهو قول لبيد... خلفها
وأمامها. رفع (خلفها وأمامها) على البديل من (كلا) أو على أنه بديل من مولى
المخافة^(٢٧). قال المبرد: اعلم أن كل ظرف متمكن فالإخبار عنه جائز، وذلك قولك إذ قال
قائل: زيد خلفك أخبر عن (خلف) قلت: الذي زيد فيه خلفك فترفعه؛ لأنه اسم وقد خرج
من أن يكون ظرفاً... إن قلت: خلفك واسع لم يكن ظرفاً ورفعت؛ لأنك عنه تخبر^(٢٨).

ما يجوز فيه النصب على الظرف أجروه على جواب (متى)

قال سيبويه: " هذا بابٌ وقوعِ الأسماءِ ظُروفاً وتصحيحِ اللفظِ على المعنى " ، وفي هذا الباب قال سيبويه: " ونقول: ذهبْتُ الشتاءَ ويَضربُ الشتاء. وسَمِعنا العَرَبَ الفُصحاء، يقولون: انطلقتُ الصيفَ. أَجْرُوهُ على جوابِ (متى)؛ لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقت. ولم يُردِ العددَ وجوابَ (كم) " (٣٩).

الشاهد في قول العرب: انطلقت الصيفَ، والذي سمعه سيبويه من فصحاءهم أن نصب (الصيف) على الظرف جواباً لـ (متى)؛ لما فيه من التوقيت، ولا يجوز نصبه جواباً لـ (كم)؛ لأنه ليس يدل على كمية معلومة. والشاهد النثري شاهد وحيد في هذه المسألة، وهناك شاهد شعري آخر، وهو قول ابن الرقاع:

فقصرن الشتاءَ بعد عليه وهو للذود أن يقسمن جار
إلا أن هذا الشاهد يجوز فيه نصب (الشتاء) على الظرف جواباً لـ (كم)؟،
ويجوز أن يكون جواباً لـ (متى) (٣٠)، أما ما يجوز فيه النصب على جواب (متى) فقط فهو الشاهد النثري الذي سمعه من فصحاء العرب.

المفعول معه

قال سيبويه: هذا بابٌ منه يُضْمَرُونَ فيه الفعل لِقُبْحِ الكلام إذا حُمِلَ آخِرُهُ على أوْلِهِ. وقد ذكر في هذا الباب أن قولنا: مالكٌ وزيداً وما شأنكٌ وعمراً حُدِّه أن يقال: ما شأنكٌ وشأنٌ عمرو. فإن حَمَلْتَ الكلامَ على الكاف المضمره فهو قبيح، وإن حَمَلْتَهُ على الشَّانِ لم يَجْزُ؛ لأنَّ الشَّانَ ليس يَلْتَبَسُ بَعْدَ اللهِ، إنما يَلْتَبَسُ به الرجلُ المضمَرُ في الشَّانِ. فلما كان ذلك قبيحاً حَمَلُوهُ على الفعل، فقالوا: ما شأنكٌ وزيداً، أي ما شأنكٌ وتَنَوَّلَكَ زيداً.

وذكر سيبويه أنك إذا قلت: ما شأنكٌ وما عبدُ الله، لم يكن كحُسْنِ ما جَرَّمْ وما ذاك السَّوِيْقُ؛ لأنك تُوهَمُ أن الشَّانَ هو الذي يَلْتَبَسُ بزيد. إذا أَظْهَرَ الاسمَ فقال: ما شأنُ عبدِ الله وأخيه يَشْتِمُهُ، فليس إلا الجر؛ لأنه قد حَسُنَ أن تَحْمَلَ الكلامَ على عبدالله؛ لأنَّ المظهرَ المجرورَ يُحْمَلُ عليه المجرور. قال: وسَمِعْنَا بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ: ما شأنُ عبدِ الله والعربِ يَشْتِمُهَا. وسَمِعْنَا أَيضاً مِنَ الْعَرَبِ الْمُوثِقِ بِهِمْ مَنْ يَقُولُ: ما شأنُ قَيْسٍ وَالْبُرِّ تَسْرِقُهُ. لما أَظْهَرُوا الاسمَ حَسُنَ عندهم أن يَحْمِلُوا عليه الكلامَ الأَجْزَ (٣١).

سمع سيبويه شاهدين نثرين، الأول منهما ما شأنُ عبدالله والعربِ يشتمها بالجر حملاً على المظهر المجرور.

والآخر: ما شأنُ قيسٍ والبُرِّ تسرقه، بالنصب. قال: "لما أَظْهَرُوا الاسمَ حَسُنَ عندهم أن يَحْمِلُوا عليه الكلامَ الأَخْر. والجر في هذا أجد؛ لأنه حمل على الظاهر، وليس فيه تكلف إضمار ولا عدول عن الظاهر إلى غيره. والنصب جائز وإن كان مرجوحاً؛ لأن المعنى يعطيه وليس ثم مانع منه" (٣٢).

والملاحظ أن سيبويه لم يذكر إلا هذين الشاهدين النثرين.

ما يحذف المستثنى فيه استخفافاً

قال سيبويه: هذا بابٌ ما يُحذفُ المستثنى فيه استخفافاً. وذلك قولك: ليس غير، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذلك، وليس غيرَ ذلك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلمِ المخاطَبِ ما يعني^(٣٣).

وبعد أن مثل سيبويه للحذف قال: وسَمِعنا بعضَ العربِ الموثوقِ بهم يقول: ما مِنْهم ماتَ حتى رأيتُهُ في حالِ كذا وكذا، وإنما يريد: ما مِنْهم واحدٌ ماتَ. وبعد أن استشهدَ بما سمعه من الثقاتِ استشهد بشاهد قرآني، وهو قوله عز وجل: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩]، ثم استشهد بشواهد شعرية منها:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقْيِشٍ يُقْعَقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهَا بِشَنِّ
أي: كأنك جَمَلٌ من جِمالِ بني أَقْيِشٍ. ومثله:

لَوْ قَلتَ ما في قَوْمِها لَم تَيْتَمِ يَفْضُلُها في حَسَبِ وَمِيسَمِ
يريد: ما في قومها أحد. وقال ابن مقبل:

وما الدَّهرُ إلا تارتانِ فَمِنْهُما أموتُ وأُخرى أَبتَغِي العَيْشَ أَكْذَحُ
إنما يريد منهما تارة أموت وأخرى^(٣٤).

مثل سيبويه بأمثلة من صنعه على حذف المستثنى استخفافاً [ليس غير وليس إلا] ثم استشهد بما سمعه من الثقات [ما مِنْهم مات حتى رأيتُهُ...] ثم استشهد بشاهد قرآني ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾، ثم ختم الاستشهاد بشواهد شعرية.

مجيء الحال من الخبر

قال سيبويه: " هذا بابٌ ما يَنْتَصِبُ فِيهِ الْخَبْرُ؛ لَأَنَّهُ خَبْرٌ لِمَعْرُوفٍ يَرْتَفِعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، قَدَّمَتهُ أَوْ أَخَّرْتَهُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا، وَعَبْدُ اللَّهِ فِيهَا قَائِمًا^(٣٥). يريد أنَّ النَّصْبَ عَلَى الْحَالِ وَإِعْمَالِ الْمَصْدَرِ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الْخَبَرِ وَإِلْغَاءِ الظرف، قال: وَإِنْ شِئْتَ أَلْغَيْتَ فِيهَا فَقُلْتَ: فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ...

ثم قال: ومما جاء في الشعر قد انتصب خبره وهو مُقَدَّمٌ قَبْلَ الظرف قوله: **إِنَّ لَكُمْ أَضْلَ الْبِلَادِ وَقَزَعَهَا فَالْخَيْرُ فِيكُمْ ثَابِتًا مَبْنُوعًا** الشاهد فيه نصب (ثابت) على الحال من الخبر وهو الجار والمجرور^(٣٦). قال سيبويه: وَسَمِعْنَا بَعْضَ الْعَرَبِ الْمُوثِقِ بِهِمْ يَقُولُ: أَتَكَلَّمُ بِهَذَا وَأَنْتَ هَاهُنَا قَاعِدًا^(٣٧). والشاهد هنا أيضاً نصب (قاعد) على الحال من الخبر.

اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه

ذكر سيبويه في باب: الفعل الذي يَتَعَدَّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسمُ الفاعل واسمُ المفعول فيه لشيءٍ واحدٍ أن من العرب من يقول: ما جاءت حاجتُك كما يقول: مَنْ كانت أمُّك ولم يقولوا: ما جاء حاجتكم كما قالوا: مَنْ كان أمُّك لأنه بمنزلةِ المثل.

ثم ذكر سيبويه شواهد على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه مثل قراءة: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٢٣] وقوله: (تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) [يوسف: ١٠] قال: وربما قالوا في الكلام: ذهبت بعض أصابعه.

ومن الشواهد الشعرية قول الأعشى:

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

أنث فعل الصدر (شرفت) والصدر مذكر؛ لأنه مضاف إلى مؤنث. ومثله:

إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الْإَيْتَامَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ

أنث (تعرقتنا) و(بعض) مذكر لإضافته إلى السنين. ومثله:

لَمَا أَتَى خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعْتُ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ

أنث فعل (السور) وهو تواضعت؛ لأن السور من المدينة. ومثله:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَرَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتُ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ

أنث فعل (المر) لإضافته إلى (الرياح). ومثله قول العجاج:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي (٣٨)

وبعد أن استشهد سيبويه بشواهد قرآنية وشواهد شعرية على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه قال: وَسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ مِنْ يُوَثَّقُ بِهِ: اجْتَمَعَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ؛ لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة يعني أهل اليمامة فأنت

الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة، فَتَرَكَ اللفظَ يكون على ما يكون عليه في سَعَةِ الكلام^(٣٩).

إنّ استشهد سيبويه لاكتساب المضاف التأييث من المضاف إليه بشواهد قرآنية ثم بشواهد شعرية، ثم ختم بشاهد نثري؛ مما سمعه ممن يوثق به من العرب. ووجه الاستشهاد في كل الشواهد السابقة واحد.

إعمال صيغة فَعَالٍ عمل اسم الفاعل

نكر سيبويه في باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل أن العرب أَجْرُوا اسْمَ الفاعل إذا أرادوا أن يُبَالِغُوا في الأمر مجراه إذا كان على بناءٍ فاعلٍ؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعلٍ من إيقاع الفعل إلا أنه يُريد أن يُحَدِّثَ عن المبالغة. (٤٠)

أي أن صيغ (فَعُولٍ وفعال ومفعال وفعل وفعيل) تعمل عمل اسم الفاعل وإن لم تكن أسماء فاعلين؛ لأنها وضعت للمبالغة.

وهذه الأمثلة تعمل عند سيبويه مقدمة ومؤخرة قال: ومما جاز فيه مقدماً ومؤخراً على نحو ما جاء في (فاعل) قول ذي الرمة:

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ متى يَرْمُ فِي عَيْنِيهِ بِالشَّجِّ يَنْهَضُ
وقال أبو ذؤيب:

قَلَى دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشُّوقِ إِنِّهَا على الشُّوقِ إِخْوَانَ العِزَاءِ هَيَّوْجُ
وقال القلاخ:

أَخَا الحَرْبِ لَبَاساً إِلَيْهَا جِلَالُهَا وليس بَوْلَاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلَا
قال سيبويه: "وسمعنا من يقول: أَمَا العَسَلَ فَأَنَا شَرَابٌ" .. ثم استشهد بشواهد شعرية أخرى (٤١).

سيبويه يستشهد على إعمال أمثلة المبالغة عمل اسم الفاعل بشواهد شعرية وبشاهد نثري مما سمعه من العرب، ويهمننا من هذه الشواهد شاهدان، الأول قول القلاخ: أَخَا الحَرْبِ لَبَاساً إِلَيْهَا جِلَالُهَا..

أعمل (لباساً) على وزن (فعال) عمل اسم الفاعل حيث نصب (جلالها)، والشاهد الآخر ما سمعه سيبويه من العرب: أَمَا العَسَلَ فَأَنَا شَرَابٌ: أعمل صيغة (فَعَالٍ) عمل اسم الفاعل. ووجه الاستشهاد في الشاهدين الشعري والنثري واحد (إعمال فعال عمل اسم الفاعل) (٤٢)، وقد قدم سيبويه الشاهد الشعري على الشاهد النثري.

بعض أصناف النعت

قال سيبويه: هذا بابٌ مجرى النعتِ على المنعوتِ والشريكِ على الشريكِ والبَدَلِ على المبدلِ منه وما أشبه ذلك.

وقد ذكر سيبويه في هذا الباب أصناف النعوت مثل: مررتُ برَجُلٍ أيُّما رجلٍ، ومررتُ برَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رجلٍ، وكذلك: كافيكَ من رَجُلٍ وهَمَّكَ، ومررت برَجُلٍ ماشئتَ مِنْ رَجُلٍ، ومررتُ برَجُلٍ شَرَعَكَ مِنْ رجلٍ...

قال سيبويه: "وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: مررت برجل هَدَّكَ من رجلٍ، ومررت بامرأة هَدَّتكَ من امرأة. فجعله فعلاً مفتوحاً، كأنه قال: فعل وفعلتُ، بمنزلة كفاك وكفتك" (٤٣).

ولم يستشهد سيبويه إلا بما سمعه من بعض العرب الموثوق بهم.

ما يجري من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة

قال سيبويه: هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفةً مَجْرَى الأسماء التي لا تكون صفة.

وقد ذكر سيبويه في هذا الباب أن ما يقع بعد الاسم من الأسماء المفردة أو المضافة أو الموصولة على ضربين: أحدهما يكون صفة للأول وهو الذي يكون تَحْلِيَةً أو يجري مَجْرَى ما يكون تحلية مثل: رَجُلٌ كَاتِبٌ وضاحِكٌ، وخَيْرٌ منك، وحَسْبُكَ مِنْ رجل، الآخر: ما لا يكون صفة ويكون بدلاً نحو: بستان ودار فإذا اتصل بشيء مما لا يكون صفة اسمٌ يكون مع ما بعده جملةً جاز وكانت الجملة الأولى نعتاً للأول. ثم ذكر أن الصفة إذا اتَّصل بها اسمٌ فهي على ضَرْبَيْنِ، أحدهما: يُخْتار فيه الرفع مثل: مررت برجلٍ سواءً عليه الخَيْرُ والشرُّ، ومررتُ برجلٍ حَسْبُكَ به مِنْ رجل. وهذه الصفات إذا انفردت جرت على الأول نعتاً.

والضرب الآخر: أن يجري مجرى ما قبله في إعرابه ويرتفع به ما بعده مثل: مررت برجلٍ مُسْتَوٍ عليه الحرُّ والبردُ، ومررت برجلٍ سواءٍ عليه الخَيْرُ والشرُّ. قال سيبويه: مررت برجلٍ كُلُّ ماله درهمان، لا يكون إلا الرفع لأن كل مبتدأ، والدرهمان مبنيان عليه.

قال: "ومن جوازِ الرفع في هذا الباب أني سمعتُ رجلين من العرب عربيَّين يقولان: كان عبدُ الله حَسْبُكَ به رجلاً. وهذا أقربُ إلى أن يكون فيه الإجراء على الأول إذا كان في الخَزِّ والفضة؛ لأن هذا يوصَفُ به ولا يوصف بالخز ونحوه" (٤٤).

سيبويه يستشهد على ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة مثل أفعل منه ومثلك وأخواتهما، وحسبك، وسواء وأيما... بما سمعه من رجلين عربيين فقط ولم يستشهد على الرفع في مثل ذلك بشواهد قرآنية أو شعرية (٤٥).

جميع بمعنى مجتمعون

قال سيبويه: " هذا بابٌ ما يَنْتصب حَبْرُهُ؛ لأنه معرفة وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً، وذلك قولك: مررتُ بكلِّ قائماً ومررت ببعضٍ جالساً. وإنما خروجهما من أن يكونا وصفين أو موصوفين؛ لأنه لا يحسنُ لك أن تقول: مررتُ بكلِّ الصالحين ولا ببعضِ الصالحين. قَبِحَ الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه؛ لأنه مخالفٌ لما يُضاف، شاذٌّ منه فلم يَجْر في الوصف مجراه... ولا يكونان وصفاً كما لم يكونا موصوفين، وإنما يوضعان في الابتداء أو بينيان على اسم أو غير اسم. فالابتداء نحو قوله - عز وجل -: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، فأما جميع فيجري مجرى رجلٍ ونحوه في هذا الموضع. قال الله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَمًا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢] وقال: أتيتُه والقوم جميع، وسمعتُه من العرب أي مجتمعون^(٤٦).

(جميع) بمعنى أجمعين، ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه، إما مقطوعاً عن الإضافة حالاً، كقوله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾ [يوسف: ٨٣] أي: بهم أجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء، وإن أردت ذلك المعنى فقل: يأتيني بهم معاً، بل معناه لا يتخلف منهم أحد، اجتمعوا في الإتيان أو افترقوا، كأجمعين، من حيث المعنى سواء. وإما مضافاً غير تأكيد تالياً للعوامل، نحو: مررتُ بجميع القوم، ورأيت جميعهم، وإما مضافاً تأكيداً وهو أقل الثلاثة نحو: جاءني القومُ جميعهم^(٤٧).

سيبويه سَمِعَ: أتيتُه والقومُ جميعُ أي مجتمعون، ولم يذكر شواهد أخرى تعضد ما سمعه.

ما يجوز فيه البدل والتوكيد والظرف

قال سيبويه: "هذا بابٌ من الفعل يُبدل فيه الأخرُ من الأول، ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم، ويُنصب بالفعل لأنه مفعول".

فالبَدَل أن تقول: ضَرَبَ عبدُ الله ظَهْرَهُ وبطنَهُ، وضَرَبَ زيدُ الظهرُ والبطنُ وقُلِبَ عمروُ ظَهْرُهُ وبطنُهُ، ومُطِرْنَا سَهْلُنَا وجبلَنَا، ومُطِرْنَا السَهْلُ والجبلُ وإن شئتَ نصبتَ تقول: ضَرَبَ زيدُ الظهرَ والبطنَ... وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم يقولون: مُطِرْنَا الزرعَ والضرعَ. وإن شئتَ رفعتَ على البدل وعلى أن تصيره بمنزلة أجمعين تأكيداً. فإن قلت: ضَرَبَ زيدُ اليدُ والرَّجْلُ، جازَ على أن يكون بدلاً وأن يكون توكيداً. وإن نصبتَه لم يحسن؛ لأن الفعل إنما أنفذ في هذه الأسماء خاصة إلى المنصوب إذا حذفَ منه حرفَ الجرِ إلا أن تسمع العربَ تقول غيره، وقد سَمِعناهم يقولون: مَطَرْتَهُمْ ظَهْرًا وبطنًا^(٤٨).

في قول العرب: "مطرنا السهلُ والجبلُ يجوز أن تبدل السهل والجبل من الضمير بدلاً الاشتمال، ويجوز أن تجعله توكيداً بمنزلة أجمعين، كأنك قلت: مُطِرْتُ بقاعنا كلَّها، ويجوز أن تنصب على أن تجعله مفعولاً ثانياً على تقدير حذف حرف الجر.

وفي قول العرب: ضَرَبَ زيدُ ظَهْرَهُ وبطنَهُ يجوز الرفعُ والنصب، أما: ضَرَبَ زيدُ يدهُ ورِجْلَهُ فلا يجوز فيه النصب على الظرف، وإنما خالف الظهر والبطن الرجل واليد؛ لأن الظهر والبطن عامان في الأشياء. ألا ترى أن لكل شيء بطناً وظهرًا، فأشبهها المبهمات من الظروف لعمومها وليس كذلك اليد والرَّجْلُ، والسهلُ والجَبَلُ بمنزلة الظهر والبطن؛ لأن المواضع إما أن تكون سهلاً أو تكون جبلاً فجعلت ظرفاً لهذا الإبهام^(٤٩).

وسيبويه لا يجيز النصب في: ضرب زيد اليد والرجل؛ لأن الفعل إنما أنفذ في

هذه الأسماء خاصة إلى المنصوب إذا حذفت منه حرف الجر ثم نكر أن الإجازة مشروطة بالسمع عن العرب. قال سيبويه: وقد سمعناهم يقولون: مطرتهم ظهراً وبطناً. وهذا شاهد على إجازة النصب في مثل: ضرب زيد اليد والرجل، ولم يستشهد سيبويه على إجازة النصب بغير ما سمعه من العرب.

ما تلحقه الزيادة في الاستفهام للإنكار

قال سيبويه: هذا بابٌ ما تَلْحَقُهُ الزيادةُ في الاستفهام - إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما نَكَرَ أو تُنْكَرَ أن يكون رأيه على خلاف ما نَكَرَ.

وقد ذكر سيبويه الزيادة في الإنكار بقوله: فالزيادةُ تَتَّبِعُ الحرفَ الذي هو قبلها الذي ليس بينه وبينها شيءٌ. فإن كان مضموماً فهي واو، وإن كان مكسوراً فهي ياء، وإن كان مفتوحاً فهي ألف، وإن كان ساكناً تَحَرَّكَ لثلاً يَسْكُنُ حرفان، ثم مثلٌ لذلك بقول الرجل: ضربتُ زيداً، فنقول منكراً لقوله: أَرَيْدُنِيهِ؟ فإن ذكر الاسم مجروراً جررته، أو منصوباً نصبته، أو مرفوعاً رفعته، وذلك قولك إذا قال: رأيتُ زيداً: أَرَيْدُنِيهِ؟ وإذا قال مررتُ بزيد: أَرَيْدُنِيهِ؟ وإذا قال هذا زيدٌ: أَرَيْدُنِيهِ؟

ثم ذكر سيبويه أن الإنكار على وجهين؛ أحدهما: أن تنكر رأيه أن يكون على ذلك، وآخرهما: أن يكون على خلاف المعرفة.

وقد استشهد للوجه الأخير بقوله: وسمعنا رجلاً من أهل البادية، قيل له: أَتَخْرَجُ إِنْ أَحْصَبَتِ البادية؟ فقال: أنا إِنْ يهِ؟ منكراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يَخْرُجَ^(٥٠).

الإنكار ما أن تنكر أن يكون الأمر على ما نكر - وهذا معنى قول سيبويه: إما منكراً لرأيه أن يكون على ذلك - ولم يستشهد سيبويه بشواهد على هذا النوع.

وإما أن تنكر أن يكون الأمر على خلاف ما ذكر، وهذا معنى قول سيبويه: أو تنكر أن يكون على ذلك، ولم يستشهد سيبويه بشواهد على هذا النوع.

وإما أن تنكر أن يكون الأمر على خلاف ما ذكر، وهذا معنى قول سيبويه: أو تنكر أن يكون ذلك على خلاف المعرفة، وقد استشهد سيبويه على ذلك بما سمعه من رجل من أهل البادية^(٥١). ولم يستشهد سيبويه بشواهد قرآنية أو شعرية في هذا الباب.

حذف الهاء في الترخيم

قال سيبويه: هذا بابٌ ما أواخرُ الأسماء فيه الهاءُ. وقد ذكر في هذا الباب أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك، كان اسماً خاصاً غالباً أو اسماً عاماً لكل واحد من أمة، فإن حذف الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب. ثم ذكر أن الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا: يا سلمةُ ويا طلحةُ، ثم قال: واعلم أن الشعراء إذا اضطربوا حذفوا هذه الهاء في الوقف؛ وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها، ثم أنشد على حذف الهاء في ضرورة الشعر:

كادت فزارة تشقى بنا أولى فزارة أولى فزارا

وقول القطامي: قفي قبل التفريق يا ضباعا

وقال هذبة: عوجي علينا وازبعي يا فاطما^(٥٢)

ويجوز حذف الهاء في غير الشعر. قال سيبويه: وسمعنا الثقة من العرب يقول: يا حرملاً، يريد: يا حرملة، كما قال بعضهم: إرم، يقفون بغيرها^(٥٣).

قال الأعمى: وقد يجوز هذا - أي حذف الهاء - في غير الضرورة؛ لأن سيبويه حكى عن الثقة من العرب (يا حرملاً) يريد يا حرملة^(٥٤).

ولو لم يسمع سيبويه ذلك من العرب لعدَّ حرف الهاء من ضرائر الشعر، فالصحيح أن حذف الهاء يجوز شعراً ونثراً؛ لأن سيبويه سمعه من العرب وقد وثق هذا السماع؛ حيث قال: وسمعنا الثقة من العرب - أما الضرورة عند سيبويه فحذف الهاء والتعويض عنها بألف الإطلاق كما في (ضباعا - فاطما - فزارا)^(٥٥) قال الأعمى: لأنهم - أي الشعراء - إذا رخموا ما فيه الهاء ثم وقفوا عليها ردوا الهاء للوقف، فلما لم يمكنه رد الهاء جعل الألف عوضاً منها^(٥٦).

ما ينتصب على المدح والتعظيم

قال سيبويه: هذا بابٌ ما ينتصب على التعظيم والمدح. وإن شئت جعلته صفةً فَجَرَى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته. وذلك قولك: الحمد لله الحميد هو والحمد لله أهل الحمد، والملك لله أهل الملك، قال: ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً، واستشهد على ذلك بقول الأخطل:

نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا أَبْدَى النُّوَاجِدَ يَوْمَ بَاسِلٍ ذَكَرُ
الْخَائِضُ الْغَمْرَ وَالْمِيمُونُ طَائِرُهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ يُسْتَسْقَى بِهِ الْمَطْرُ

ثم ذكر سيبويه أن كثيراً من العرب يجعلونه صفة فيتبعونه الأول فيقولون: أهل الحمد والحميد هو. وكذلك: الحمد لله أهله، قال: وإن شئت جررت وإن شئت نصبت وإن شئت ابتدأت. وأنشد على الابتداء:

وَلَقَدْ خَبَطْنَ بِيوتَ يَشْكُرُ خَبْطَةَ أُوْالِنَا وَهُمْ بَنُو الْأَعْمَامِ
ثم قال: وسمعنا بعض العرب يقول: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) فسألت عنها يونس فَرَعَمَ أنها عربية^(٥٧).

سيبويه يستشهد بقول الأخطل على قطع (الأخوال) عما قبلها وحملها على الابتداء. والعرب تنصب عند المدح عند تكرر العطف والوصف، وقد تستأنف فترفع. واستشهد على النصب على المدح والتعظيم بما سمعه من بعض العرب: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ). ثم استشهد على النصب أيضاً بقوله تعالى: ﴿لَنَكُنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وقال جل ثناؤه: ﴿وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّادِقِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالصَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ [البقرة: ١٧٧] قال: ولو رفع (الصابرين) على أول الكلام كان جيداً، ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيداً. واستشهد على النصب بقول الخرنق:

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَفْتَةُ الْجُرُزِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ^(٥٨)

إذن يجوز النصب عند تكرر العطف والوصف، ويجوز الاستئناف، قال الفراء: والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تناولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكرام^(٥٩).

وقد سمع سيبويه: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ). وسأل عنها يونس فزعم أنها عربية، ومثله مما استشهد به سيبويه:
لَقَدْ حَمَلْتُ قَيْسُ بْنُ عَيْلَانَ حَرْبَهَا عَلَى مُسْتَقْلٍ لِلنَّوَائِبِ وَالْحَرْبِ
أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ عِضَاضاً سَمَا لَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ ذَلُولٍ وَمِنْ صَعْبِ
نصب (أخاها) على المدح^(٦٠).

بعض العرب ينصب فيقول: الحمد لله

قال سيبويه: هذا بابٌ يُختار فيه أن تكون المصادر مبتدأةً مبنياً عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات.

وقد ذكر سيبويه في هذا الباب أن العرب اختارت الرفع في (الحمد لله، والعجب لك والويل لك، والتراب لك والخيبة لك) وإنما استحبوها الرفع فيه؛ لأنه صار معرفة وهو خبر فقوي في الابتداء.

ثم ذكر أن أصل الكلام أن يبتدأ بالأعراف إذا اجتمع نكرة ومعرفة، أما قوله: شيءٌ ما جاء بك، فإنه يحسن؛ لأن فيه معنى: ما جاء بك إلا شيءٌ. ثم ذَكَرَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَنْصِبُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، فَيَنْصِبُهَا عَامَةً بَنِي تَمِيمٍ وَنَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ كَثِيرٌ. وَسَمِعْنَا الْعَرَبَ الْمُوثِقَ بِهِمْ يَقُولُونَ: التَّرَابُ لَكَ وَالْعَجَبُ لَكَ. فَتَفْسِيرُ نَصْبِ هَذَا كَتَفْسِيرِهِ حَيْثُ كَانَ نَكْرَةً، كَأَنَّكَ قُلْتَ: حَمْدًا وَعَجَبًا، ثُمَّ جِئْتَ بِ (لَكَ) لِتُبَيِّنَ مَنْ تَعْنِي وَلَمْ تَجْعَلْهُ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ فَتَبْتَدِئَهُ^(٦١).

العربُ اختارت الرفع في المصادر مثل: الحمد لله والعَجَبُ لَكَ...؛ لأنهم جعلوها كالشيء اللّازم الواجب فأخبروا عنها فجعلوها مبتدآت وما بعدها خبر عنها وصارت بمنزلة قولك: الغلامُ لزيد^(٦٢).

وقد ذكر سيبويه أن عامة بني تميم وكثيراً من العرب ينصب فيقول: الحمد لله وقد سَمِعَ النَّصْبَ مِمَّنْ يُوَثِّقُ بِهِمْ مِنَ الْعَرَبِ: التَّرَابُ لَكَ وَالْعَجَبُ لَكَ. وما سَمِعَهُ سَيْبُويهِ مِنَ الْعَرَبِ الْمُوثِقِ بِهِمْ يَعِدُ الشَّاهِدَ الْوَحِيدَ عَلَى النَّصْبِ، بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا نَقَلَهُ عَنْ عَامَةِ تَمِيمٍ وَكَثِيرٍ مِنَ الْعَرَبِ.

ما ينتصب فيه المصدر على إضمار فعل متروك إظهاره وفيه معنى التعجب

قال سيبويه: ومما يُنتصب فيه المصدر على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ ولكنه في معنى التعجب قولك: كَرَمًا وصلفًا؛ كأنه قال: أَلَزَمَكَ اللهُ وأدَامَ لك كرمًا وألزمت صلفًا. ولكنهم خَزَلُوا الفعلِ ها هنا كما خَزَلُوا من الأول؛ لأنه صار بدلاً من قولك: أَكْرَمُ به وأصْلِفُ به، كما انتصب مرحباً وقلت (لك) كما قلت (بك) بعد مرحباً، لتبين من تعني، فصار بدلاً في اللفظ من (رَحِبْتَ بلادك).

وسمعت أعرابياً وهو أبو مُرْهَبٍ يقول: كرمًا وطول أنف، أي أكرم وأطول بأنفك^(٦٣).

ما ينصب المصدر فيه على إضمار فعل متروك إظهاره، وفيه معنى التعجب. استشهد سيبويه لهذا النصب بشاهدٍ نثريٍ وحيدٍ مما سمعه من أبي مُرْهَبٍ: كرمًا وطول أنف.

ما ينتصب بإضمار فعل متروك إظهاره

قال سيبويه: هذا بابٌ أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره، وقد ذكر في هذا الباب المصادر التي وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام مثل: سبحان الله، ومعاذ الله، وعمرك الله إلا فعلت، كأنه قال: تسبيحاً فنصب على أُسْبِحَ اللهُ تسبيحاً... ونظير (سبحان الله) في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى (غفران)؛ لأن بعض العرب يقول: غفرانك لا كفرانك... ثم ذكر أنّ من العرب مَنْ يرفع (سلاماً) إذا أراد معنى المبارأة، كما رفعوا (حنان) سمعنا بعض العرب يقول لرجل: لا تكونن مني في شيء، إلا سلاماً بسلام، أي: أمري وأمرُك المبارأة والمشاركة. وتركوا لفظ ما يرفع كما تركوا فيه لفظ ما ينصب؛ لأن فيه ذلك المعنى، ولأنه بمنزلة لفظك بالفعل^(٦٤).

الوجهُ النصبُ في المصادر التي ذكرها سيبويه مثل: سبحان - غفرانك - براءة... وذكر سيبويه أن بعض العرب يرفع (سلاماً) والوجه فيه النصب مثل قولك للرجل: سلاماً تريد: تسلاماً منك، كما قلت: براءةً منك، تريد لا ألتبس بشيء من أمرك، وزعم أبو الخطاب أن ربيعة كان يقول: إذا لقيت فلاناً فقل له: سلاماً، فزعم أنه سأله ففسره له بمعنى (براءةً منك) وزعم أن هذه الآية: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣] بمنزلة ذلك؛ لأن الآية فيما زعم مكية، ولم يؤمّر المسلمون يوماً أن يُسَلِّمُوا على المشركين. ولكنه على قولك: براءةً منكم وتسليماً، لا خير بيننا وبينكم ولا شرراً^(٦٥).

فنصب (سلاماً) على إضمار فعل متروك إظهاره مثل سبحان وحمداً... وقد جاء الرفع فيما سمعه سيبويه من العرب إذا كان في السلام معنى المشاركة.

ومما ينصب في هذا الباب قولهم: سبوحاً قدوساً رب الملائكة والروح. قال سيبويه: وهذا ليس بمنزلة سبحان الله؛ لأن السبوح والقدوس اسم ولكنه على قوله:

أَنْكُرُ سَبُوحاً وَقُدُوساً، وَذَلِكَ أَنَّهُ خَطَرَ عَلَى بَالِهِ أَوْ ذَكَرَهُ ذَاكِرٌ فَقَالَ: سَبُوحاً، أَي: ذَكَرْتُ سَبُوحاً، كَمَا تَقُولُ: أَهْلُ ذَلِكَ، إِذَا سَمِعْتَ الرَّجُلَ ذَكَرَ الرَّجُلَ بِثَنَاءٍ أَوْ بِذَمٍّ... وَخَزَلُوا الْفِعْلُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ صَارَ عِنْدَهُمْ بَدَلاً مِنْ سَبَحْتُ، كَمَا كَانَ مَرْحَباً بَدَلاً مِنْ رَحَّبْتُ بِالذُّكِّ وَأَهْلَتْ.

ثم نكر أن من العرب من يرفع فيقول: سُبُوحٌ قُدُوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ، كَمَا قَالَ: أَهْلُ ذَلِكَ وَصَادِقٌ وَاللَّهِ. وَكُلُّ هَذَا عَلَى مَا سَمِعْنَا الْعَرَبَ تَتَكَلَّمُ بِهِ رَفْعاً وَنَصْباً^(٦٦).
أَي أن سيبويه سمع العرب تتكلم بالرفع والنصب في (سبوح قدوس) ولم يذكر سيبويه شواهد شعرية على الرفع أو النصب.

ما جاز فيه الرفع والنصب

قال سيبويه: هذا بابٌ من الفعل يستعمل في الاسم ثم يُبدل مكان ذلك الاسم اسماً آخر فيعمل كما يعمل الأول.

ثم ذكر: هذا وجهُ اتفاقِ الرفع والنصب في هذا الباب، واختيارِ النصب واختيار الرفع، قال: تقول: رأيت متاعك بعضه فوق بعض، إذا جعلت فوقاً في موضع الاسم المبني على المبتدأ وجعلت الأول مبتدأ، كأنك قلت: رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض، ففوق في موضع أحسن.

وإن جعلته حالاً بمنزلة قولك: مررت بمتاعك بعضه مطروحاً وبعضه مرفوعاً، نصبته لأنك لم تبنِ عليه شيئاً فتبدئه...

ثم قال: ومما جاء في الرفع قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]، ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول: خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا^(٦٧).

فسيبويه يستشهد على الرفع بشاهد قرآني، ويستشهد على النصب بشاهد نثري مما سمعه ممن يوثق بعربيته، ثم أنشد بعد ذلك شواهد شعرية على جواز الرفع والنصب^(٦٨).

رفع ما حقه النصب

قال سيبويه: هذا بابٌ ما يَنْتصب على إضمارِ الفعل المتروك إظهاره من المصادر من غير الدعاء. وقد ذكر في هذا الباب أن قولنا: حمداً وشكراً لا كفوفاً وعجباً... إنما ينتصب على إضمار الفعل، كأنك قلت: أحمداً لله حمداً، وأشكراً لله شكراً وإنما اختُزِلَ الفعلُ هاهنا؛ لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء.

ثم ذكر سيبويه أنه قد جاء بعض هذا رفعاً مبتدأً ثم يبنى عليه، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

عَجَبٌ لَتلكِ قِضيةً وإقامتي فيكُم على تلك القضية أَعْجَبٌ^(٦٩)

الشاهد رَفَع (عجب) على إضمار مبتدأ، والتقدير: أمري عجب، ويجوز أن يكون مرفوعاً بالابتداء وإن كان نكرة لوقوعه موقع المنصوب^(٧٠).

ثم قال سيبويه: وسمعتنا بعض العرب الموثوق به يقال له: كيف أصبحت فيقول: حمداً لله وثناءً عليه، كأنه يَحمله على مضمَرٍ في نيته هو المظهر، كأنه يقول: أمري وشأني حمداً لله وثناءً عليه. ولو نَصَبَ لكان الذي في نفسه الفعل، ولم يكن مبتدأً ليبنى عليه ولا ليكون مبنياً على شيء هو ما أظهر^(٧١). والشاهد في قول بعض العرب الموثوق بهم (حمداً لله وثناءً عليه) هو هو الشاهد في البيت السابق: عجب لتلك قضية... حيث رفع (حمد الله وثناء عليه) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: أمري حمداً لله وثناءً عليه. قال سيبويه: وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويهِ:

فقالَتْ: حنانٌ ما أتى بك هاهنا أذو نَسبٍ أم أنتَ بالحيِّ عارفٌ؟

لم ترد: حننٌ، ولكنها قالت: أمرنا حنان، أو ما يصيبنا حنان، وفي هذا المعنى كله معنى النصب، ومثله في أنه على الابتداء وليس على فعل قوله عز وجل: ﴿قَالُوا

مَعذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ ﴿ [الأعراف: ١٦٤] ^(٧٢) لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم: لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا؟ قالوا: موعظتنا معذرةٌ إلى ربكم ^(٧٣).

قال سيبويه: ولو قال رجل لرجل: معذرةٌ إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد: اعتذاراً لنصب، ومثل ذلك قول الشاعر:

يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى
والنصب أكثر وأجود؛ لأنه يأمره، ومثل الرفع: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ
الْمُسْتَعَانُ عَلَيَّ مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨] ^(٧٤).

والملاحظ أن سيبويه بدأ بشاهد شعري: عجب لتلك قضية... ثم ذكر شاهداً نثرياً مما سمعه من العرب الموثوق بهم (حمد الله وثناء عليه)، ثم رجع إلى الشواهد الشعرية فذكر: قالت: حنان... ثم ذكر شاهداً قرآنياً: "معذرة إلى ربكم" ثم ذكر شاهداً شعرياً.. صبر جميل فكِلَانَا مبتلى، ثم ختم بشاهد قرآني "فصبر جميل" والاستشهاد في كل الشواهد السابقة واحد، وهو الرفع على الخبر والوجه ^(٧٥) النصيب.

رويد اسم فعل

قال سيبويه: هذا باب متصرف رويد. تقول: رُوِيَ زيدا، وإنما تريد أَرُوِدُ زيدا.
قال الهذلي:

رُوِيَ عَلِيًّا جَدًّا مَا نَدِي أُمَّهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَغْضُهُمْ مُتَمَائِنٌ
وسمعنا من العرب من يقول: والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رُوِيَ ما الشعر.
يريد: أَرُوِدُ الشعر، كقول القائل: لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر. فقد تبيّن لك
أن (رويد) في موضع الفعل^(٧٦).

لـ (رويد) أربعة مواضع، منها أن يكون اسماً للفعل، قال المبرد: أما (رويد)
فاسم للفعل وليس بمصدر، وبني على الفتح؛ لأنه غير متصرف، ولم يسكن آخره
لأن قبله حرفاً ساكناً^(٧٧).

ومسمى (رويد) أَرُوِد وهو متعد إلى مفعول واحد. وقد استشهد سيبويه على
نصب الاسم بعد (رويد) بشاهدين، الشاهد الأول شاهد شعري: رويد عليا...
والشاهد فيه نصب (علي) بـ (رويد)؛ لأن (رويد) اسم فعل بمعنى ورد أو أمهل.
والشاهد الآخر نثري وهو ما سمعه سيبويه من العرب: والله لو أردت الدراهم
لأعطيتك رويد ما الشعر. يريد أَرُوِد الشعر. قال ابن يعيش فالمراد أَرُوِد الشعر، و(ما)
زائدة كأنه قال: لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر لا حاجة بك إليه^(٧٨).

ترك صرف أسماء القبائل حملاً على المعنى

نكر سيبويه في باب أسماء القبائل والأحياء وما يضاف إلى الأب والأم أن العرب لا تقول: هذه تميم على معنى هذا حي تميم، لئلا يلتبس اللفظ بالإخبار عن تميم، ثم نكر من أسماء القبائل (تميماً وأسدأً وجذاماً...) فمن جعل هذه الأسماء لجملة القوم فهو يُجْريه مرة اسماً للحي فيُذَكَّر ويَصْرَف، ومرة اسماً للقبيلة فيؤنَّث ولا يَصْرَف قال: وإن شئت جعلت تميماً وأسدأً اسمَ قبيلة في الموضوعين جميعاً فلم تَصْرَفه، والدليل على ذلك قول الشاعر:

نَبَا الْخَزُّ عَنْ رَوْحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَهُ وَعَجَّتْ عَجِيجاً مِنْ جُذَامَ الْمَطَارِفُ
وسمعنا من العرب من يقول:

فَإِنَّ تَبَخَّلَ سَدُوسٌ بِدِرْهَمِيهَا فَإِنَّ الرِّيحَ طَيِّبَةً قَبُولٌ^(٧٩)
سيبويه يستشهد على ترك صرف (جذام وسدوس) حملاً على معنى القبيلة، ومنه مما أنشده:

عَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَى قَرِيشَ الْمَعْضَلَاتِ وَسَادَهَا
وأنشد أيضاً:

عَلِمَ الْقَبَائِلُ مِنْ مَعَدٍّ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدَ بْنَ عَطَارِدِ
وقال الشاعر:

وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الْحَصَى بِأَقْلَةٍ وَإِنَّ مَعَدَّ الْيَوْمَ مُودٍ نَالِيهَا
وقال الشاعر:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ خَيْرِ قَوْمِكَ فِيهِمْ وَأَنْتَ سِوَاهُمْ فِي مَعَدٍّ مُخَيَّرُ
وقال زهير:

تَمُدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ يَمِينٍ وَأَشْمَلِ بُحُورٌ لَهُ مِنْ عَهْدِ عَادَ وَتُبَّعَا

وقال:

لَوْ شَهِدَ عَادٌ فِي زَمَانِ عَادٍ لَأُبْتَرِزَهَا مَبَارَكِ الْجَلَادِ (٨٠)
استشهد سيبويه بالأبيات السابقة على ترك صرف (قريش ومعد وعاد) حملاً
على المعنى (٨١).

وقد استشهد تقوية لهذه الشواهد بما ذكره يونس من أن بعض العرب تقول:
هذه تميمٌ بنتٌ مُرٌّ. قال سيبويه: وسمعناهم يقولون: قيسُ بنتُ عَيْلان، وتميمٌ صاحبةٌ
ذلك. فإنما قال: بنت حين جعله اسماً للقبيلة. ثم ذكر سيبويه أمثلة من عنده على ذلك
قال: ومثُلُ ذلك قوله: باهلةٌ بنُ أَعْصَرَ، فباهلة امرأة، ولكنه جعله اسماً للحي، فجاز له
أن يقول: ابن. ومثل ذلك: تَغْلِبُ ابنةٌ وائلٍ (٨٢).

سيبويه يتحدث عن أسماء الأحياء والقبائل، ويذكر أنك إذا أردت بقولك هذه
تميم، وهذه أسد: هذه قبيلة تميم أو جماعة أسد؛ لأنك تقصد قصد تميم نفسه. فإن
جعلت شيئاً من ذلك اسماً للقبيلة لم تصرفه، واستشهد على ذلك بشواهد شعرية،
وقوى هذه الشواهد بما ذكره يونس عن العرب: هذه تميم بنت مر، وبما صرح
بسماعه عن العرب: سمعناهم يقولون: قيس بنت عيلان.. قال ابن الأنباري: يقال: ما
في قيس بن عيلان مثله، وما في قيس بنت عيلان مثله. فمن قال (ابن) ذهب إلى معنى
الحي، ومن قال (بنت) ذهب إلى معنى القبيلة (٨٣).

تَرَكَ صَرْفِ (هَجْر) عَلَى إِرَادَةِ الْبُقْعَةِ وَالْبَلَدَةِ

قال سيبويه في باب أسماء الأرضين: إذا كان اسمُ الأرض على ثلاثة أحرفٍ خفيفةٍ وكان مؤنثاً، أو كان الغالب عليه المؤنث كـ (عُمان) فهو بمنزلة قَدْرٍ وشمسٍ ووعدٍ، فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجمياً، لم ينصرف وإن كان خفيفاً.. ثم ذكر (هَجْر) فقال: هَجْرٌ يُؤنَّثُ وَيُدَكَّرُ، قال الفرزدق:

مِنْهُنَّ أَيَّامٌ صَدَقَ قَدْ عُرِفَتْ بِهَا أَيَّامُ فَارِسَ وَالْأَيَّامُ مِنْ هَجْرَا
فَهَذَا أَتَتْ. وسمعنا مَنْ يَقُولُ: "كجالبِ التَّمْرِ إِلَى هَجْرٍ" يا فتى^(٨٤).

استشهد سيبويه بالشاهد الشعري على تأنيث (هجر) وترك صرفها (والأيام من هجرا) لم يصرف (هجر) لأنه جعلها اسماً للأرض والبقعة. واستشهد سيبويه بالمثل أيضاً على ترك صرف (هجر)^(٨٥). والملاحظ أن سيبويه قدَّم الشاهد الشعري على الشاهد النثري (المثل)، والاثنتان استشهد بهما على شاهد واحد وهو ترك صرف (هجر) على إرادة البقعة والبلدة^(٨٦).

إذا سُمِّيَ مذكَّرٌ بأسماءِ الريح انصرف في المعرفة والنكرة

قال سيبويه في باب تسمية المذكر بالمؤنث: فأما ما جاء من المؤنث لا يقع إلا لمذكَّرٌ وصفاً، فكأنه في الأصل صِفةٌ لِسَلْعَةٍ أو نَفْسٍ، كما قال: " لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسَلِّمَةٌ " والعَيْنُ عَيْنُ القَوْمِ وهو رَبِيتُهُمْ، كما كان الحائضُ في الأصل صِفةً لشيءٍ وإن لم يستعملوه، كما أَنَّ أَبْرَقَ في الأصل عندهم وَصْفٌ، وَأَبْطَحٌ، وَأَجْرَعٌ، وَأَجْدَلٌ، فيمن ترك الصرف. وإن لم يستعملوه وأجروه مجرى الأسماء.

ثم تحدث عن أسماء الريح مثل: جَنُوبٌ وشَمَالٌ وحرُورٌ وسَمُومٌ، وقَبُولٌ ودَبُورٌ، إذا سَمَّيْتَ رجلاً بشيءٍ منها صَرَفْتَهُ، لأنها صفات في أكثر كلام العرب، قال: سمعناهم يقولون: هذه رِيحٌ دَبُورٌ، وهذه رِيحٌ شَمَالٌ، وهذه الرِيحُ الجَنُوبُ، وهذه رِيحٌ سَمُومٌ، وهذه رِيحٌ جَنُوبٌ. سمعنا ذلك من فصحاء العرب، لا يعرفون غيره^(٨٧).

يريد سيبويه أن يقول: إن أسماء الريح تكون صفات وأسماء، والأكثر في كلام العرب أن تكون صفات، واستشهد على استعمالها صفات بما سمعه من فصحاء العرب الذين لا يعرفون غير ذلك: هذه رِيحٌ شمالٌ وهذه رِيحٌ حرورٌ.

ثم استشهد على ذلك أيضاً بقول الأعشى:

لَهَا زَجَلٌ كحَفِيفِ الحَصَا دِ صَانَفٍ بالليلِ رِيحاً دَبُوراً^(٨٨)

وعلى ذلك إذا سمي مذكر بأسماء الريح انصرف في المعرفة والنكرة؛ لأنه صفة مذكَّرة وصف بها مؤنث كطاهر وحائض.

ما يصرف من الأفعال المسمّى بها

قال سيبويه في باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً: زَعَمَ يونس أنك إذا سَمَّيت رجلاً بـ (ضارب) من قولك: ضاربٌ وأنت تأمر فهو مصروف وكذلك إن سَمَّيته بـ (ضارب)، وكذلك: ضَرَبَ. وهو قول أبي عمرو والخليل، وقد علل سيبويه الصرف في مثل ذلك؛ لأنها صارت اسماً، وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع، ولم تجيء في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء وصارت أوائلها الأوائل التي هي في الأصل للأسماء، فصارت بمنزلة (ضارب) الذي هو اسم.

وكان عيسى بن عمر لا يصرف ذلك. قال سيبويه: وهو خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى (كعسباً) وإنما هو فَعَلَ من الكعسبة، وهو العدو الشديد مع تداني الخطأ^(٨٩).

النحويون يصرفون من سَمَّي بفعل ولا ضمير فيه ولا زيادة في أوله وله نظير من الأسماء. ويأتي في مقدمة هؤلاء الخليل وأبو عمرو ويونس وسيبويه. وخالفهم عيسى بن عمر حيث زعم أنه يمتنع من الصرف واستدل بقول الشاعر:

أنا ابنُ جَلا وطَلاعُ الثنايا متى أضعِ العمامةَ تُعرفوني

ولا حجة له في ذلك؛ لأن البيت على الحكاية كما قال سيبويه، واستدل سيبويه على صحة مذهبه - وهو مذهب الجمهور أيضاً - بما حكاه من أن العرب تصرف الرجل (كعسباً) وهو في الأصل (فعلل) من الكعسبة^(٩٠).

ما كان على (مفاعل) يصرف إذا حقرتة

قال سيبويه في باب: ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل: واعلم أنك إذا سميت رجلاً مساجد، ثم حَقَّرْتَه صَرَفْتَه؛ لأنك قد حَوَّلْتَ هذا البناء، وإن سميتَه حَضَاجِرَ ثم حَقَّرْتَه صَرَفْتَه؛ لأنك إنما سَمَّيْتَ بجمع الحَضَجِرِ، سمعنا العرب يقولون: أُوطِبُ حَضَاجِرٌ. وإنما جعل هذا اسماً للضَّبُعِ لسَعَةِ بطنها^(٩١).

نكر سيبويه أن أفعالاً ومفعولاً تمتنع من الصرف في المعرفة وإن كانت جمعاً لمضارعتها الواحد. ثم تحدث عن الجمع الذي أوله مفتوح وثالثه ألف فقال: وقد وجدنا في الواحد نظير هذا قولهم للضَّبُعِ حَضَاجِرِ حيث سمع العرب تقول: أوطب حضاجر. فـ(حضاجر) عند سيبويه جمع سميت به الضبع، وهي معرفة والمعارف من أسماء المدن والناس قد تقع بالجمع. قال ابن عصفور: فإن قيل: وكيف وصف المفرد بالجمع؟ فنقول: جعل الضبع لعظم بطنها كأنها ضباع، كما يقال: برمة أعشار وثوب أسمال، والدليل على أنه جمع أنه قد نطق له بمفرد.

حَضَجِرٌ كَأَمِّ التَّوَامِينِ تَوَكَّأْتُ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةً عَاشِرٍ^(٩٢)

على بمنزلة فوق، لذلك إذا كانت اسماً للكلمة لم تصرف

قال سيبويه في باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء: اعلم أنك إذا سميت كلمة بـ (خلف أو فوق أو تحت) لم تصرفها؛ لأنها مُدَكَّرَات... وكذلك قبل وبعد، وكذلك أين وكيف ومتى عندنا؛ لأنها ظروف وهي عندنا على التذكير وكذلك إذا...

ثم ذكر الأسماء غير الظروف قال: وأما الأسماء غير الظروف فنحو: بعض، وكل، وأي، وحسب. ألا ترى أنك تقول: أصبت حَسْبِي من الماء. وَقَطُّ كحسب، وإن لم تقع في جميع مواقعها. ولو لم يكن اسماً لم تقل: قَطُّك درهمان، فيكون مبنياً عليه، كما أن (على) بمنزلة (فوق) وإن خالفتها في أكثر المواضع. سمعنا من العرب من يقول: نهضتُ من عَلِيه، كما تقول: نهضتُ من فَوْقه^(٩٣). يتحدث سيبويه عن التسمية بالظروف وبغير الظروف، فيذكر أن التسمية بغير الظروف لا ينصرف منها شيء إذا كان اسماً للكلمة، فإذا سميت بـ (فوق) لم تصرف لأنها مذكر، وكذلك (على) لأنها بمنزلتها وإن خالفتها، وقد استشهد على ذلك بما سمعه من العرب. نهضت من عليه؛ أي من فوقه.

إعمال (إذن) بعد الواو

نكر سيبويه في باب (إذن): أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك (أرى وحسبْتُ) إذا كانت واحدة منها بين اسمين... وإن شئت أَلغيتَ (إذن)، ثم قال: وَبَلَّغْنَا أَنَّ هَذَا الْحَرْفَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ: (وَإِنَّ لَّا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا) [الإسراء: ٧٦] وسمعنا بعض العرب قراها فقال: "وإذن لا يلبثوا" (٩٤).

إذا وقعت (إذن) بعد الواو والفاء جاز فيها الإعمال أو الإهمال والأكثر في لسان العرب إلغاؤها. قال تعالى: ﴿وَإِذَا لَّا يَلْبَثُونَ كَادُوا﴾ وقال عز وجل: ﴿فَإِذَا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣] إن قدرت العطف على الجواب جازمت وبطل عمل (إذن) لوقوعها حشواً.

ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة، قرأ أبي "وإذن لا يلبثوا" (٩٥)، وقرأ عبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس «لا يؤتوا» (٩٦).

وقد سمع سيبويه من قرأ "وإذن لا يلبثوا" على الإعمال، ولم يستشهد سيبويه على الإعمال إلا بقراءة شاذة، وقد عضد هذه القراءة بما سمعه من بعض العرب يقرؤها على الإعمال (٩٧).

ما يختار فيه الرفع وهو الوجه في جميع اللغات

ذكر سيبويه في باب ما يُختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات. أن ذلك مثل: أما العبيدُ فذو عبيدٍ، وأما العبدُ فذو عَبدٍ، وأما عَبدانُ فذو عَبدَينَ، وقد علل سيبويه لاختيار الرفع لأن المذكور بعد (أما) هنا أسماء وليست مصادر والأسماء لا تجري مجرى المصادر، ألا ترى أنك تقول: هو الرجل علماً وفقهاً، ولا تقول: هو الرجل حَيلاً وإِبلاً. فلما قُبِح ذلك جَعَلُوا ما بعده خبراً له، كأنهم قالوا: أما العبيدُ فأنت منهم أو أنت منهم ذو عبيدٍ، وأما قوله: أما العبدِ فأنت ذو عبيد فكأنه قال: أما في العبدِ فأنت ذو عبيدٍ ولكنه أخرج (في) وأضمر فيه اسمه.

قال: وسمعنا من العرب من يقول: أما ابنُ مزنيّةِ فأنا ابنُ مزنيّةِ. كأنه قال: أما ابنُ مزنيّةِ فأنا ذلك. جعل الآخر هو الأول كما كان قائلاً ذلك في الألف واللام: أما ابنُ المزنيّةِ فأنا ابنُ المزنيّةِ. قال: وإن شئتُ نصبتَه على الحال كما قلت: أما صديقاً فأنت صديقٌ وأما صاحباً فأنت صاحبٌ^(٩٨).

ولم يذكر سيبويه شواهد شعرية على ذلك.

باب الحكاية

قال سيبويه: هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه ب (من).

وقد ذكر في هذا الباب أن أهل الحجاز يحكون كلام المتكلم في الاسم العلم رفعاً كان أو نصباً أو جراً؛ لئلا يتوهم المسؤول أنه سُئِلَ عن غير الذي ذكره. أما بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيس القولين^(٩٩).

قال سيبويه: فأما أهل الحجاز فإنهم حَمَلُوا قولهم على أنهم حَكُوا ما تَكَلَّم به المسؤول كما قال بعض العرب: دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ. على الحكاية بقوله: ما عنده تَمْرَتَانِ. وسمعتُ عربيًّا مرة يقول لرجُل سأله فقال: أليس قرشياً؟ فقال: ليس بِقرشياً. حكاية لقوله^(١٠٠).

الحكاية إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في كلامه^(١٠١)، وأهل الحجاز - كما قال سيبويه - يختارون الحكاية في الأسماء الأعلام دون غيرها، وقد استشهد سيبويه على جواز الحكاية بما قال بعض العرب: دعنا من تَمْرَتَانِ وبما سمعه من عربي مرة حين سئل: أليس قرشياً فقال: ليس بقرشياً ولم يستشهد على الحكاية في الأسماء الأعلام بغير ما سمعه من هذا العربي، ثم علل للحكاية - على مذهب أهل الحجاز - بقوله: فجاز هذا في الاسم الذي يكون علماً غالباً على ذا الوجه، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه؛ وذلك لأنه الأكثر في كلامهم، وهو العلم الأول الذي به يتعارفون. وإنما يحتاج إلى الصفة إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة. وإنما حكى مبادرة للمسؤول أو توكيداً عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلم به^(١٠٢).

والملاحظ هنا دقة سيبويه في الحكاية عن العرب، فقد ذكر في الشاهد الأول - دعنا من تمرتان - أنه من قول بعض العرب، أما في الشاهد الآخر فصرح بأنه سمع عربيًّا مرة - بتحديد (مرة).

الحكاية ب (مَنْ) في الاستفهام

قال سيبويه: هذا باب ما لا تحسن فيه (مَنْ) كما تحسن فيما قبله. وذلك أنه لا يجوز أن يقول الرجل: رأيتُ عبدَ الله، فنقول: مَنْ؛ لأنه إذا ذَكَرَ عبدالله فإنما يذكر رجلاً تعرفه بعينه، أو رجلاً أنت عنده ممن يعرفه بعينه فإنما تسأله على أنك ممن يعرفه بعينه^(١٠٣).

الأصل إذا قال القائل: رأيتُ رجلاً أن يقول السائل: أي الرجل؛ لأن النكرة إذا أعيدت عرفت بالألف واللام وأضمرت، فإذا قال القائل: رأيت رجلاً فقال السائل (أيا) وجب على المسؤول أن يقول: زيداً أو عمراً...^(١٠٤).

ولذلك يكره أن يجري المعرفة مجرى النكرة إذا كانا مفترقين، وكذلك: رأيتَه ورأيت الرجل، لا يحسن إلا أن تقول فيهما (من هو ومن الرجل) وقد ذكر سيبويه أنه سمع من العرب من يقال له: ذَهَبْنَا مَعَهُمْ. فيقول: مَعَ مَنْين؟ وقد رأيتَه، فيقول: مَنْ، أو رأيتُ مَنْ. وذلك أنه سأله على أن الذين ذَكَرَ ليسوا عنده ممن يعرفه بعينه، وأن الأمر ليس على ما وضَعَه عليه المحدث، فهو ينبغي له أن يسأل في ذا الموضوع كما سأل حين قال رأيتُ رجلاً^(١٠٥).

الأصل أن يُقال مَنْ عبدُ الله إذا قال لك رجل: جاءني عبدُ الله، وأن يقال مَنْ عبدُ الله إذا قال لك رجل: رأيتُ عبدَ الله، وإن قال: مررتُ بعبدِ الله قلت: مَنْ عبدِ الله. قال المبرد: فهذا سبيلُ كلِّ علم مستفهم عنه أن تحكيه كما قال المخر^(١٠٦).

وحكاية الاسم المفرد لا تكون في كلام العرب إلا ب (من) بشرط أن يكون علماً أو لقباً أو كنية. وسبب ذلك ثلاثة أشياء: أحدها أن (من) اسم مبني لا يظهر فيه قبح الحكاية، والثاني: أن الأسماء الأعلام بابها التغيير، فلذلك كثرت الشذوذات فيها، والثالث: الخوف من اللبس^(١٠٧).

أمام ما سمعه العرب من: ذهبنا معهم فيقول السائل: مع منين؟ فإن الحكاية

قد جازت هنا، على الرغم من أنه يستفهم عن الهاء والميم في معهم أو عن الهاء في رأيته؛ لأن المتكلم بنى أمر المخاطب على أنه عارف بالمكنى ولم يكن عارفاً به، فأورد مسأله على غير ما ذكره المتكلم. وكأن السائل سأل على ما كان ينبغي للمتكلم أن يكلمه به، وهو أن يقول: ذهبنا مع رجال. فلما غلط المتكلم في توهمه على المخاطب، رده المخاطب إلى الحق في حال نفسه أنه غير عارف وسأل عن ذلك، وجعل المتكلم كأنه قد تكلم به^(١٠٨). وهذا الكلام شرح لقول سيبويه: وذلك أنه سأل على أن الذين ذكر ليسوا عنده ممن يعرفه بعينه، وأن الأمر ليس على ما وضعه عليه المحدث، فهو ينبغي له أن يسأل في ذا الموضوع كما سأل حين قال رأيت رجلاً^(١٠٩). ولم يستشهد سيبويه إلا بما سمعه من العرب: مع منين، منا ورأيت منا.

تثنية (أي) وجمعه

قال سيبويه: هذا بابُ (مَنْ) إذا كنت مستفهماً عن نكرة. وقد نقل سيبويه عن الخليل - رحمه الله - أن (مَنْ) تفارق (أَيًّا)، قال الخليل: وإنما فارق بابُ (من) بابُ (أَيِّ) أَنْ (أَيًّا) في الصلة يثبت فيه التنوين، تقول: أَيُّ ذَهَبٍ وَأَيُّ ذَهَبٍ. قال سيبويه: وزعم أن من العرب - وقد سمعناه من بعضهم - من يقول: أَيُّونَ هَؤُلَاءِ، وَأَيَّانَ هَؤُلَاءِ. فأَيُّ قد تُجْمَعُ في الصلة وتُضَافُ وتُنْتَنَى وتُنَوَّنُ و(من) لا يُنْتَنَى ولا يُجْمَعُ في الاستفهام ولا يضاف^(١١٠).

العرب أعربوا (أَيًّا) وثنوه وجمعوه، فإذا قال جاءني رجل قلت: أَيُّ، وإذا قال رأيت رجلاً قلت: أَيًّا، وإذا قال: مررت برجل قلت: أَيُّ، وإذا قال: جاءني رجلان قلت: (أَيَّان) وفي النصب والجر (أَيَّين)، وإذا قال رجال قلت (أَيَّون) وفي النصب والجر (أَيَّين)، وإذا قال جاءني قلت (أَيَّة) وإذا قال امرأتان أو امرأتين قلت: أَيَّتَانِ أو أَيَّتَيْنِ. وإن قال: جاءني نساء قلت: أَيَّات^(١١١).

وقد استشهد سيبويه على تثنية (أَيُّ) وجمعها بما ذكره الخليل عن العرب وقد نص سيبويه على أنه سمعه من بعضهم أيون هَؤُلَاءِ وأَيَّانَ هَؤُلَاءِ. ولم يستشهد سيبويه على هذه المسألة بغير ما سمعه من العرب وحكاها الخليل عنهم أيضاً.

وقد علل سيبويه لجمع (أَيُّ) في الاستفهام وعدم جمعها في غيره بقوله: لأن (أَيًّا) الأصل فيها الاستفهام، وهي فيه أكثر في كلامهم وإنما تشبه الأسماء التامة التي لا تحتاج إلى صلة في الجزاء وفي الاستفهام ولما يدخلها من التنوين والإضافة^(١١٢).

قول العرب: "أما إن جزاك الله خيراً"

نكر سيبويه في باب (أَنَّ) فيه مخففة أن العلم واليقين والمعرفة وما جرى مجراها من أفعال التحقيق مختص بهن (أَنَّ) المشددة الناصبة للأسماء، ثم ذكر سيبويه أن قولهم: "أما أن جزاك الله خيراً" دعاء، ولهذا أجازوه والتقدير: أما أنه جزاك الله خيراً، ثم ذكر أن ذلك قد كثر في كلامهم حتى حذفوا فيه (إنه)، و(إنه) لا تُحذف في غير هذا الموضع، سمعناهم يقولون: أما إن جزاك خيراً، شبهوه بأنه، فلما جازت (إن) كانت هذه أجوز^(١١٣).

سيبويه يجيز كسر (إن) في هذا الموضع لأنه سمع من العرب "أما إن جزاك الله خيراً" على تخفيف إن وإضمار اسمها، ومعنى (أما) إذا كسرت (إن) معنى (ألا) التي يستفتح بها الكلام^(١١٤).

وقد استدل سيبويه بكسر (إن) على جواز الفتح قال: سمعناهم يقولون: أما إن جزاك الله خيراً. شبهوه بأنه، فلما جازت إن كانت هذه - أي الفتح أجوز^(١١٥). يعني أنهم لما قالوا: أما إن... يريدون إنه كان جواز هذا في (أن) المفتوحة أولى؛ لأنها التي تحذف في الكلام.

تكسير (فَعْل) في الوصف على فَعول

قال سيبويه في باب تكسير الصفة للجمع: أما ما كان (فَعْلًا) فإنه يَكْسَرُ على (فِعال) ولا يَكْسِرُ على بناء أدنى العدد الذي هو لـ (فَعْل) من الأسماء... وذلك: صَعِبَ وصَعَابَ وَعَبِلَ وَعِبَالَ وفَسَّلَ وفَسَالَ وقد كَسَّرُوا بعضه على فُعول وذلك نحو: كَهَّلَ وكُهِول، قال: وسمعنا من العرب من يقول: فَسَّلَ وفُسُولَ فكسروه على فَعول كما كسروا عليه إذا كان اسمًا^(١١٦).

فَعْل يَكْسِرُ في الغالب على فِعال، والغالب في الأجوف اليائي أفعال مثل شَيْخٍ وأشياخ...

وقد ذكر سيبويه أن بعض العرب يَكْسِرُ (فَعْلًا) في الوصف على فَعول وقد ممَّثل له بـ (كهول) ثم قوى ذلك بما سمعه من العرب (فسول) في جمع فسل^(١١٧).

تكسير فُعال على فُعلان

نكر سيبويه في باب تكسير ما عدة حروفه أربعة أحرف للجمع أن (فُعالاً) في بناء أدنى العدد بمنزلة (فُعال)؛ لأنه ليس بينهما شيء إلا الكسر والضم. وذلك قولك: غُراب وأغُربةٌ وخُراج وأخُرجةٌ وبُعَاثٌ وأبُعُتةٌ فإن أردت بناء أكثر العدد كسرته على (فُعلان)، وذلك قولك: غُرابٌ وغُربانٌ، وخُراجٌ وخُرجانٌ، وبُعَاثٌ وبُعِثانٌ وغُلامٌ وغُلمانٌ، ثم نكر من الشواذ قولهم: حُوارٌ وحُورانٌ، قال سيبويه: وله نظير، سمعنا العرب يقولون: زُقَاقٌ وزُقَاقانٌ، جعلوه وافق فُعِلاً كما وافقه في أدنى العدد^(١١٨).

مما شدَّ من (فُعال) قول العرب حُورانٌ في جمعه، وقد نكر سيبويه ذلك وذكر له نظيراً مما سمعه من العرب وهو قولهم زُقَاقانٌ في جمع زُقَاق^(١١٩).

فَعَالٌ بِمَنْزِلَةِ فَعِيلٍ وَفَعَالٌ بِمَنْزِلَةِ فِعَالٍ

نذكر سيبويه في باب تكسير ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف أن (فُعَالاً) بمنزلة (فَعِيلٍ)؛ لأنهما أختان. ألا ترى أنك تقول: طويل وطوال، وبعيد وبُعَاد وسمعناهم يقولون: شَجِيعٌ وشُجَاعٌ، وخَفِيفٌ وخُفَافٌ^(١٢٠).

يذكر سيبويه أن (فَعَالاً) في الصفة بمنزلة فَعِيلٍ، فأنت تدخل في مؤنث (فُعَالٍ) الهاء كما تدخلها في مؤنث (فَعِيلٍ)... ثم ذكر أن (فَعَالاً) مثل (فَعِيلٍ) في قولهم: طوال وطويل... ثم قوى ذلك بما سمعه من العرب: شجيع وشجاع وخفيف وخفاف. وما سمعه سيبويه من العرب جاء مقوياً للأمثلة التي ذكرها قبل ذلك.

وقد نذكر سيبويه في الباب نفسه أن (فَعَالاً) بمنزلة (فَعَالاً) قال: ألا ترى أنك تقول: ناقة كِنَاز اللحم، وتقول للجمل العظيم: جَمَلٌ كِنَازٍ ويقولون: كُنْزٌ. وقالوا: رَجُلٌ لِكَاكِ اللحم. وسمعنا العرب يقولون للعظيم: كِنَازٌ. فإذا جمعت قلت: كُنْزٌ وَلِكَاكٌ. ومثله: جَمَلٌ دِلاثٌ وناقة دِلاثٌ ودُلْتُ للجميع^(١٢١).

أي أن (فَعَالاً) يستوي فيه المذكر والمؤنث مثل دِلاثٌ للجمل السريع السير، وللناقة أيضاً، وقد سمع سيبويه العرب يقولون للعظيم (كِنَازٌ) ويجمعونه على كُنْزٌ لذلك جاء تكسير (فَعَالٍ) على فُعُلٌ كما أن تكسير (فَعَالٍ) بالفتح على فُعُلٌ مثل: جَبَانٌ وَجُبُنٌ وَقَدَالٌ وَقُدَالٌ وَأَتَانٌ وَأُتُنٌ^(١٢٢).

ونذكر سيبويه في الباب نفسه أن (أَفْعَلٌ) إذا كان صفة فإنه يكسّر على (فُعُلٍ) مثل: أحمر وْحُمْرٌ وأخضر وْحُضْرٌ، قال: وأما الأصغر والأكبر فإنه يكسر على (أَفَاعِلٍ). ألا ترى أنك لا تصف به كما تصف بأحمر ونحوه لا تقول: رجل أصفر ولا رجل أكبر. سمعنا العرب تقول: الأصاغرة، كما تقول: القشاعمة وصيارفة، حيث

خَرَجَ على هذا المثال، فلما لم يتمكن هذا في الصفة كتمكن (أحمر) أجري مجرى (أجدل وأفكل) كما قالوا: الأباطح والأساور حيث استعمل استعمال الأسماء^(١٢٣).
الصفة التي على وزن (أفعل) تكسر على (فُعَل) ولا يقال: أفعلون إلا في شذوذ أو ضرورة شعر كما قال الشاعر:

حَلَائِلُ أَسْوَدِينَ وَأُحْمَرِينَا

هذا في أفْعَل فَعْلَاء. أما أفْعَل الذي مؤنثة أفْعلة فإنه يُكسّر على أفَاعِل، نحو أرملة وأرامل.

فإن كان أفْعَل للمفاضلة جمع أيضاً على أفَاعِل نحو الأفاضل والأكابر، وفي هذا تشبيه بأفْعَل الاسم مثل أجدل وأجادل وأخوص وأحاوص^(١٢٤).

وقد سمع سيبويه في جمع (أفعل) على أفَاعِل في التفضيل، قالوا: الأصاغرة فجمعوه كما جمعوا الاسم (الصيارفة والقشاعمة). والمسموع جاء تقوية للأمثلة التي ذكرها سيبويه.

تكسير فعيل على فِعلان

نذكر سيبويه في باب تكسير ما عدة حروفه أربعة أحرف للجمع أن فعياً يكسّر على فُعْل وأفعلاء، قال: وقد كسره بعضهم على (فِعلان)، وهو قليل، وذلك قولهم: ظَلِيمٌ وظَلْمَانٌ، وعَرِيضٌ وعَرِضَانٌ، وقَضِيبٌ وقَضْبَانٌ، وسمعنا بعضهم يقول: فَصِيلٌ وفِصْلَانٌ. شَبَّهُوا ذلك بفعال^(١٢٥).

ما كان على (فَعِيل) يجمع على أفعلة في القليل مثل رَغِيفٌ ورُغْفٌ وقد يجمع على فِعلان مثل ظلمان وعرضان وقضبان^(١٢٦). وسمع سيبويه من بعض العرب (فِصْلَان).

وما سمعه سيبويه من العرب جاء مقوياً للأمثلة السابقة التي ذكرها في جمع فعيل على فِعلان، مثل ظَلْمَان - نكر النعام -، وعَرِضَان - التيس - وقضبان...

تكسير فعيل بمعنى مفعول على فعلاء شاذ

نذكر سيبويه في باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف أن (فَعِيلًا) إذا كان في معنى (مفعول) فهو في المؤنث والمذكر سواء، وهو بمنزلة (فَعُول)، ولا تجمع بالواو والنون، كما لا تجمع (فَعُول)؛ لأن قصته كقصته، وإذا كسرت كسرتة على (فَعَلَى). وذلك: قَتِيل وقتلى وجَرِيح وجرحى وَعَقِير وَعَقْرَى ولَدَيْغ ولَدَغَى. قال: وسمعنا من العرب من يقول: قُتِلَاء يشبّهه بـ (ظَرِيف)؛ لأن البناء والزيادة مثل بناء ظريف وزيادته^(١٢٧).

فَعِيل بمعنى مفعول يكسر على فَعَلَى ولا يجمع جمع تصحيح ليطمئن عن فعيل الأصل، وذكر كثير من النحاة أن فعيلًا بمعنى مفعول لا يجمع كله على (فَعَلَى) بل يجمع منه ما كان متضمنًا للأفات والمكارة التي يصاب بها الحي كالقتل وغيره، فإن جاء فعيل لغير هذا المعنى لم يجمع على فَعَلَى نحو: رجل حميد لا يقال في جمعه (حمدى) وكذلك: سعيد، لا يقال سَعْدَى ولا يجمع على (فَعَلَى) ما انتقل إلى الاسمية من هذا الباب وهو ما دخلته الهاء كالذبيحة والنطيحة^(١٢٨)....

وما كان من فَعِيل بمعنى مفعول يكسر على فَعَلَى، قال سيبويه: وسمعنا من يقول: قُتِلَاء يشبّهه بظريف. وهذا من الشذوذ ومثله: أُسِير وأَسْرَاء^(١٢٩).

وما سمعه سيبويه من العرب جاء شاذًا عن بابيه، فالأصل أن يجمع فعيل بمعنى مفعول على فَعَلَى وقد سمع (قتلاء) وهذا من الشذوذ، وإن لم يصرح سيبويه بذلك.

تصغير (خاتام) على (خويتيم)

قال سيبويه في باب ما يُحَقَّرُ على تكسيرك إياه لو كَسَّرْتَهُ للجمع على القياس لا على التّكسير للجمع على غيره: وذلك قولك في خاتم: خَوَيْتِم، وطابق: طُوَيْبِق، ودانق: دُوَيْبِق، والذين قالوا: دَوَانِيق وَخَوَاتِيم وَطَوَابِيق، إنما جعلوه تكسير (فاعال) وإن لم يكن من كلامهم. كما قالوا: مَلامح، والمستعمل في الكلام: لَمَحَة، ولا يقولون: مَلْمَحَة. غير أنهم قد قالوا: خاتام، حَدَّثْنَا بِذَلِكَ أَبُو الْخَطَّابِ.

وسمعنا من يقول ممن يوثق به من العرب: خُوَيْتِيم، فإذا جمع قال: خَوَاتِيم^(١٣٠). يجمع على (فواعل): فاعل غير وصف نكر عاقل بأن كان غير وصف أو وصف مؤنث أو غير عاقل ثانيه ألف زائدة مثل: حاجز وحواجز وخاتم وخواتم، وطالق وطوالق، وحائض وحواض...^(١٣١).

يتضح إذن من كلام سيبويه أن (خاتم وطابق) يكسران على خواتم وطوابق، ويصغران على خويتيم وطويبق. أما خواتيم وطوابق فجمع لـ (خاتام) كما حكى سيبويه عن الأخفش.

ثم ذكر سيبويه أنه سمع من يوثق بعربيته يقول (خويتيم) في تصغير (خاتام) الذي يجمع على (خواتيم).

قال الرضي: قياس (فاعل) - بفتح العين وكسرهما - في الاسم، فواعل قياساً لا ينكسر، وقد جاء (فواعيل) بإشباع الكسرة لـ (طوابيق ودوانيق وخواتيم)، وليس بمطرّد وقيل: خواتيم جمع (خاتام) قال:

أَخَذْتُ خَاتَامِي بغير حَقِّ

فخواتيم على هذا قياس، قال الفراء: قد جاء في كلام المولدين (بواطيل) في جمع (باطل)^(١٣٢).

وقد نسبت (خاتام) إلى بعض بني عقيل^(١٣٣)، والشاهد على ذلك:

وَأَرْكَبُ حِمَاراً بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرَوَةٍ وَأُعْرِ مِنْ الْخَاتَامِ صَغْرَى شَمَالِيَا^(١٣٤)

النسبة إلى (صَعِق)

قال سيبويه: هذا باب الإضافة إلى كلِّ شيء من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهم، إذا كان على ثلاثة أحرف وكان منقوصاً للفتحة قبل اللام. وقد سمعنا بعضهم يقول في الصَّعِق: صِعَقِي، يدَّعُه على حاله وكَسَرَ الصاد؛ لأنه يقول: صِعَقٌ، والوجه الجيد فيه: صَعَقِي، وصِعَقِي جيد^(١٣٥).

إذا نَسَبَتْ إلى (فعل) بفتح الفاء وكسر العين، أو (فعل) بكسر الفاء والعين، أو فعل بضم الفاء وكسر العين، فتحت العين من الثلاثة.

وشذ قولهم في الصَّعِق: صِعَقِي بكسر العين والصاد قبلها إتباعاً^(١٣٦).

وقد اختلف في الصَّعِق، فقيل: هو (ككتف) وقيل: الصَّعِق ك (إبل). وعلى هذا جاء الخلاف في النسبة فمن قال: صِعِق نسبه على لفظه فقال: صِعَقِي وهي اللهجة التي سمعها سيبويه من بعض العرب، قال: يدعه على حاله وكسر الصاد. والقياس فتح العين مع بقاء كسر الصاد^(١٣٧). وقد نسب بعضهم هذه اللهجة لتميم^(١٣٨). وقد ذكر سيبويه أن الوجه الجيد في ذلك (صَعَقِي وصِعَقِي)؛ أي بخلاف ما سمعه من العرب.

من العرب مَنْ يقول (أُموي) في النسبة إلى أُمّية

نكر سيبويه في باب الإضافة وهو باب النسبة ما جاء من المنسوب على غير قياس مثل هُدَلِي وفقمي ومُلْحِي وثقفي، قال: وقالوا في حيٍّ من بني عَدِيّ يقال لهم بنو عَبِيدَة: عُبْدِي فضموا العين وفتحوا الباء فقالوا: عُبْدِيّ قال: وسمعنا من العرب من يقول: أُمويّ. فهذه الفتحة كالضمة في السَّهْل إذا قالوا: سُهْلِيّ (١٣٩).

النسب على ضربين، مقيس وشاذ، فمن الشاذ الذي ذكره سيبويه سُهْلِيّ في النسبة إلى السَّهْل الذي ضد الحَرْن، وقد ضموا السين فرقاً بينه وبين المنسوب إلى (سَهْل) اسم رجل (١٤٠).

ومن الشاذ أيضاً ما سمعه سيبويه من العرب في النسبة إلى (أُمّية): (أُموي) بالفتح لطلب الخفة، فالفتحة في (أُموي) كالضمة في سهلي.

ولم يستشهد على (أُموي) إلا بما سمعه من العرب في قولهم: أُموي.

النسبة إلى ما فيه ألف رابعة منقلبة عن أصل

قال سيبويه: هذا باب الإضافة إلى كل اسمٍ آخره ألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف^(١٤١).

وقد صرح بالسماع عن العرب حيث قال: وسمعنا العرب يقولون في (أغياً): أغيويّ. بنو أغياً: حَيٌّ من العرب من جَرْمٍ^(١٤٢). وتقول في (أخوى): أحوويّ. وكذلك سمعنا العرب تقول^(١٤٣).

يتحدث سيبويه في هذا الباب عن النسب إلى ما فيه ألف رابعة منقلبة عن أصل، والأشهر والأجود^(١٤٤) قلب هذه الألف واواً دون الحذف لكونها عوضاً من الأصل أو ملحقة بالأصل، فيقال في النسبة إلى ملهى ومغزى ومحيا وأعشى: ملهوي ومغزوي ومحوي وأعشوي. وهذا الوجه صرح فيه سيبويه بالسماع عن العرب: سمعنا العرب يقولون: أعيوي، أحموي.

وفي المسألة وجهان آخران، قال ابن يعيش: الوجه الثاني: أن تمد ذلك وهو ضعيف فتقول: ملهاوي ومغزوي تشبيهاً بالزائدة الممدودة للتأنيث. والثالث: أن تحذف الألف فتقول: ملهي ومغزي تشبيهاً بألف التأنيث المقصورة^(١٤٥).

ولم يذكر سيبويه في الوجه الذي أجازته بناء على سماعه مباشرة من العرب أي شاهد شعري، بل الشاهد الوحيد في هذه المسألة ما سمعه من العرب: أعيوي وأحووي في النسبة إلى أعيا وأحوى.

الوقف على حرف واحد مع وصله بألف السكت عوضاً من الهاء

قال سيبويه في باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد: قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في (لك) والكاف التي في (مالك)، والباء التي في (ضرب)؟ ف قيل له: نقول: باب كاف. فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف. وقال: أقول كَهْ وبَهْ. فقلنا: لم ألحقت الهاء، فقال: رأيتهم قالوا: عَهْ فألحقوا هاء حتى صيروها يستطاع الكلام بها لأنه لا يلفظ بحرف فإن وصلت قلت: كَ و بَ فاعلم يا فتى، كما قالوا عِ يا فتى، فهذه طريقة كل حرف كان متحركاً، وقد يجوز أن يكون الألف هنا بمنزلة الهاء لقربها منها وشبهها بها، فنقول: با وكا، كما تقول: أنا، ثم قال: وسمعت من العرب مَنْ يقول: (ألا تا، بلى فا)؛ وإنما أرادوا: ألا تفعل، وبلى فافعل ولكنه قطع كما كان قاطعاً بالألف في (أنا) وشركت الألف الهاء كشركتها في قوله (أنا)، بيئوها بالألف كبيانهم بالهاء في (هيه وهنه وبغلتيه) ثم ذكر قول الراجز:

بِالْحَيْرِ حَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا^(١٤٦)

سيبويه يجيز الوقف على حرف واحد مع وصله بألف السكت عوضاً من الهاء التي يوقف عليها كما يقال (با وكا)، والدليل على ذلك عنده شاهدان؛ الشاهد الأول نثري وهو مما سمعه من العرب (ألا تا، بلى فا)، والشاهد الآخر من الرجز: وإن شرًّا فَا، إلا أن تَا. أي إن شرًّا فشرًّا ولا يريد الشر إلا أن تشاء^(١٤٧).

والملاحظ تقديم ما سمعه سيبويه من كلام العرب على الشاهد الشعري.

اختلاف العرب في تحريك الآخر عند التقاء ساكنين

قال سيبويه: اختلف العرب في تحريك الآخر لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأول من غير أهل الحجاز^(١٤٨).

وقد عرض سيبويه لاختلاف العرب فذكر أن منهم من يحرك الآخر كتحريك ما قبله فإن كان مفتوحاً فتحوه، وإن كان مضموماً ضموه، وإن كان مكسوراً كسروه مثل: رُدُّ وَعَضَّ وَفِرَّ.

ونكر من العرب من يفتح إذا التقى ساكنان على كل حال، إلا في الألف واللام والألف الخفيفة. فزعم الخليل أنهم شَبَّهوه بأين وكيف وسوف وأشباه ذلك، وفعلوا به إذ جاؤوا بالألف واللام والألف الخفيفة ما فعل الأولون وهم بنو أسد وغيرهم من بني تميم، وسمعناه ممن تُرَضَى عربيته. ولم يتبعوا الآخر الأول كما قالوا: امرؤ وامرئ وامراً. فأتبعوا الآخر الأول. وكما قالوا: ابنم وابنمَّ وابنمَّا^(١٤٩).

إذا اتصل المجزوم أو الموقوف بساكن بعده نحو رُدُّ ابنك ولم تردِّ القوم فمن العرب من يفتح إلا مع الألف واللام والألف الخفيفة، وقد ذكر سيبويه أنه سمع الفتح ممن ترضى عربيته^(١٥٠).

تحريك الساكن بالكسر

نذكر سيبويه في باب وجوه القوافي في الإنشاد أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي، ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم، ولكنهم توسعوا بذلك فإذا وَقَعَ واحدٌ منهما في القافية حرك، وليس إلحاقهم إياه الحركة بأشَدَّ من إلحاق حرف المد ما ليس هو فيه ولا يلزمه في الكلام..... فإذا حَرَكُوا واحداً منهما صار بمنزلة ما لم تَزَلْ فيه الحركة، فإذا كان ذلك أَلْحَقُوهُ حرف المد، فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان إلا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا إلى حركتها، كما أنهم إذا اضطروا إلى تحريكها في التقاء الساكنين كسروا ثم استشهد على ذلك بشواهد شعرية:

أَعْرَكَ مَنِّي أَنْ حُبَّكَ قَاتَلِي وَأَنْكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِي

وقال طرفة:

مَتَى تَأْتِنَا نَضْبَحُكَ كَأَسَأَ رُؤْيَاً وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيَاً فَاغْنِ وَأَزِدْ

وقال الراجز:

إِذَا اسْتَحْتُّوْهَا بِحَوْبٍ أَوْ حَلِي

والشاهد في الأبيات السابقة كسر اللام في حال الجزم من (يفعل) وكسر الدال من (ازدد) وكسر اللام من (حلي)^(١٥١).

وقد استشهد أيضاً على هذا الكسر بشواهد نثرية مما سمعه من العرب، قال: ويقول الراجز إذا تذكر ولم يُرد أن يقطع كلامه: قالاً، فيمد (قال) و(يقول) فيمد (يقول)، ومن العامي فيمد (العام) سمعناهم يتكلمون به في الكلام ويجعلونه علامة ما يتذكر به ولم يقطع كلامه. إنه قدي في (قد، ويقولون: ألي في الألف واللام يتذكر الحارث ونحوه.

وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول: هذا سَيْفُنِي، يريد: سيفٌ، ولكنه تذكَّر بعدُ كلاماً ولم يُرد أن يَقْطع اللفظ؛ لأن التنوين حرفٌ ساكن، فَيُكْسَر كما تُكْسَر دال (قد)^(١٥٢). والملاحظ أن سيبويه استشهد أولاً بشواهد شعرية على كسر الساكن والمجزوم في القوافي، ثم استشهد بما سمعه من العرب على جواز الكسر في القوافي، وقد صرح بأنه سمع ممن يوثق به في ذلك يقول: سيفني، وقدي والعامي....

حذف التنوين من زيد بن عمرو وبقاؤه في هند بنت زيد

قال سيبويه: هذا باب ما يذهب التنوينُ فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام، ولا لأنه لا ينصرف. وكان القياسُ أن يثبتَ التنوينُ فيه^(١٥٣).

ذكر سيبويه في هذا الباب أن كل اسم غالب وصف بابن، ثم أُضيف إلى اسم غالب أو كنية أو أم مثل هذا زيد بن عمرو. يحذف التنوين منه لكثرة في الكلام ولأن التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان.

وكان يونس يذهبُ إلى أنَّ علةَ الحذف اجتماعُ الساكنين ولم يذكر غير ذلك. قال سيبويه: وقال يونس: مَنْ صَرَفَ (هنداً) قال: هذه هندُ بنت زيد، فنَوَّنَ هنداً؛ لأن هذا موضع لا يتغير فيه الساكن، ولم تُدرکه علةُ قال سيبويه: وهكذا سمعنا من العرب^(١٥٤). أي سمع من ينون (هنداً) في مثل: هند بنت زيد. قال: أبو عمرو يقول: هذه هندُ بنتُ عبدِ الله فيمن يَصْرِفُ، ويقول: لَمَّا كَثُرَ في كلامهم حذفوه، كما حذفوا: لا أدري، ولم يكُ، ولم أبلُ، وحُذِّ وكُلُّ وأشباه ذلك وهو كثير.

وينبغي لمن قال بقول أبي عمرو أن يقول: هذا فلانُ بنُ فلانٍ؛ لأنه كناية عن الأسماء التي هي علاماتٌ غالبية، فأجريت مجراها^(١٥٥).

إسكان الهاء في قولهم: هذه أمة الله

قال سيبويه: هذا بابٌ ما تُكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار، ثم ذكر الفرق بين الهاء في (هذه) والهاء التي هي علامة إضمار قال: وأمّا هاء (هذه) التي هي علامة الإضمار إضمار المذكر، لأنها علامة للتأنيث كما أن هذه علامة للمذكر، فهي مثلها في أنها علامة، وأنها ليست من الكلمة التي قبلها. وذلك قولك: هذي سبيلي. فإذا وقفت لم يكن إلا الحذف، كما تفعل في ذلك في (به وعليه)؛ إلا أن من العرب من يُسكن هذه الهاء في الوصل يُشَبِّهها بميم (عليهم وعليكم)؛ لأن هذه الهاء لا تحول عن هذه الكسرة إلى فتحة، ولا تَصَرَّفُ كما تَصَرَّفُ الهاء، فلما لَزِمَت الكسرة قَبْلُهَا حيث أُبدلت من الياء شَبَّهوها بالميم التي تلزم الكسرة والضمّة. وكثُرَ هذا الحرف أيضاً في الكلام كما كثرت الميم في الإضمار، سمعت من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذه أمة الله، فيسكّن (١٥٦).

أي أن سيبويه سمع ممن يوثق بعربيته من يسكن الهاء من (هذه) وقد علل بعض النحاة لهذا الإسكان بقوله: وإنما جاز إسكانها لقلّة تصرفها إذ كان ما قبلها مكسوراً خاصة، ووجب إسكانها أيضاً؛ لأنها مبنية وبدل من شيء لو كان حرفاً صحيحاً للزمه البناء على السكون؛ وذلك أنها بدل من باقي حرف الإشارة، والإشارة مبنية على السكون فجاز فيها السكون لذلك (١٥٧).

والملاحظ أن سيبويه وثق من قال من العرب (هذه) بإسكان الهاء، والملاحظ أيضاً أن سيبويه لم ينسب هذا الإسكان إلى قبيلة من القبائل. وأخيراً الشاهد الذي سمعه سيبويه ممن يوثق بعربيته يعد شاهداً وحيداً على هذا الإسكان.

نقل حركة الحرف إلى الساكن قبله في الوقف

قال سيبويه: هذا بابُ الساكن الذي تُحَرِّكُه في الوقف إذا كان بعده هاء المذكر الذي هو علامة الإضممار ليكون أْبَيِّنَ لهما كما أردت ذلك في الهمزة: وذلك قولك: ضَرَبْتَهُ وَأَضْرِبُهُ وَقَدَّهُ وَمِنُّهُ وَعَنَّهُ. سمعنا ذلك من العرب، أَلْقُوا عليهما حركة الهاء حيث حَرَّكُوها لتبينانها. واستشهد على ذلك بقول زياد الأعجم:

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَنِي لَمْ أَضْرِبُهُ
وبقول أبي النجم:

فَقَرَّبَنْ هَذَا وَهَذَا أَرْجُلُهُ

ثم قال: وسمعنا بعض بني تميم من بني عَدِيٍّ يقولون: قد ضربته وأخذته كَسَرُوا حيث أَرَادُوا أَنْ يُحَرِّكُوا لبيان الذي بعدها، لا لإعرابٍ يُحَدِّثُهُ شَيْءٌ قَبْلَهَا^(١٥٨). من العرب من يحول ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرتة على الساكن قبله وقد سمع سيبويه ذلك من العرب حيث أنشد... لم أضربه.

نقل الشاعر حركة الهاء إلى الباء ليكون أبين لها في الوقف، وأنشد لأبي النجم: (أزحله) نقل حركة الهاء إلى اللام.

ثم ذكر أنه سمع ناساً من بني تميم من بني عدي يقولون: قد ضربته وأخذته نقل حركة التاء إلى الحرف الساكن قبلها^(١٥٩).

والملاحظ هنا أن سيبويه استشهد بشاهدين شعريين، ثم ثنى بشاهد نثري مما سمعه من بعض بني تميم بن عدي، والملاحظ أيضاً أن سيبويه نسب ما سمعه إلى بعض بني تميم.

إحلال الهمزة محل الألف في الوقف

نكر سيبويه في باب الوقف في الواو والياء والألف أنَّ الخليل رَعَمَ أن بعض العرب يقول: رأيتُ رجلاً فيهمز، وهذه حُبلاً، وتقديرهما: رَجُلٌ وحُبْلٌ فَهَمَزَ لِقُرْبِ الألف من الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدة، وكان أخفَّ عليهم.

قال سيبويه: وسمعناهم يقولون: هو يَضْرِبُها؛ فيهمز كل ألف في الوقف كما يستخفون في الإدغام، فإذا وصلت لم يكن هذا؛ لأنَّ أْحْذَكَ في ابتداء صوتٍ آخر يَمْنَعُ الصوتَ أن يَبْلُغَ تلك الغاية في السَّمْعِ^(١٦٠).

وقد نسب بعض النحاة هذه اللهجة التي تقف على الألف بالهمز إلى بعض طيء^(١٦١). ولعلمهم آثروا صوت الهمزة لما فيه من جهر يتفق وبيئتهم الصحراوية المترامية الأطراف، ولما فيه من شدة تتفق وطبيعة أدائهم^(١٦٢).

وسيبويه يقوي بما سمعه من العرب ما ذكره الخليل من أن بعض العرب يحل الهمزة محل الألف في الوقف.

كسر الأول مع ترك تحقيق الهمزة

نكر سيبويه في باب الحروف الستة^(١٦٣) إذا كان واحداً منها عيناً وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان فعلاً: أنه إذا كان الحرف الثاني حرفاً من حروف الحلق فإن فيه أربع لغات: مُطَّرِد فيه فَعِلَ وفَعِلَ وفَعَلَ وفِعِلَ. إذا كان فعلاً أو اسماً أو صفة فهو سواء قال: وفي (فَعِيل) لُغَتَانِ: فَعِيلَ وفَعِيلَ، وذلك قولك: لَيْمٍ وشَهِيدٍ ونَحيفٍ قال: وسمعتُ بعض العرب يقول: (بَيْسَ) فلا يُحَقِّقُ الهمزة وَيَدَعُ الحرف على الأصل^(١٦٤)، كما قالوا: شَهِدَ، فحَفَفُوا وتَرَكَوا الشين على الأصل يريد أن الهمزة قد يترك تحقيقها ولا يتغير كسر الأول، وكذلك (شَهِدَ)، وإنما كُسِرَت الشين لكسرة الهاء في الأصل، فلما سكنت الهاء لم تُغَيَّرْ كسرة الشين؛ لأنَّ النية كَسَرُ الهاء وتحقيق الهمزة وإن كان قد لَحِقَها هذا التضعيف^(١٦٥).

تحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية عند اجتماع همزتين في كلمتين منفصلتين

ذكر سيبويه في باب الهمز أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما، فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا. ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو. ثم ذكر أن من العرب مَنْ يُحَقِّقُ الأُولَى وَيُخَفِّفُ الآخِرَةَ. سمعنا ذلك من العرب وهو قولك: فقد جاء اشراطها، ويا زَكَرِيَاءُ اِنَّا وَقَالَ:

كُلَّ غَرَاءٍ اِذَا مَا بَرَزَتْ تُرْهَبُ الْعَيْنُ عَلَيْهَا وَالْحَسَدُ

وكان الخليل يستحب هذا القول فقلت له: لِمَه؟ فقال: إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة، وذلك جائئ وأدم. ورأيت أبا عمرو أخذ بهن في قوله عز وجل: ﴿قَالَتْ يَوَلِّيَنِّي ۗ أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ [هود: ٧٢] وحقَّقَ الأُولَى، وكلُّ عربي (١٦٦).

كل غراء اذا... حقق الشاعر الهمزة الأولى وخفف الثانية (١٦٧).

والملاحظ أن سيبويه صرح أولاً بسماع ذلك من العرب، ثم ذكر القراءتين - دون أن يصرح بهما - ثم ذكر أخيراً الشاهد الشعري.

ما تُمال فيه الألفات

نذكر سيبويه في باب ما تُمال فيه الألفات أن الألف تُمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك: عابد وعالم ومساجد ومفاتيح وعذافر وهابيل، وذكر أيضاً أن الألف تُمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك: عابد وعالم، وإذا كان بين أول حرف من الكلمة وبين الألف حرف متحرك، والأول مكسور نحو (عماد) أملت الألف؛ لأنه لا يتفاوت ما بينهما بحرف.

وكذلك إذا كان بينه وبين الأول حرفان الأول ساكن؛ لأن الساكن ليس بحاجة قوي. ثم ذكر أن جميع هذا لا يميله أهل الحجاز^(١٦٨).

ثم قال: وسمعناهم يقولون: من أهل عاد (أي يميلون الألف من عاد). فأما في موضع الرفع والنصب فلا تكون كما لا تكون في (أَجْرٌ وَتَابِلٌ)^(١٦٩).

ومن الإمالة أيضاً قول سيبويه: ومما تُمال أَلْفُهُ قولهم: كَيْالٌ وَبَيَّاعٌ وسمعنا بعض من يوثق بعربيته يقول: كَيْالٌ كما ترى. فيُميل وإنما فعلوا هذا؛ لأن قبلها ياءٌ، فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها نحو سراج وجمال. وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف^(١٧٠).

صرح سيبويه بأنه سمع بعض من يوثق بعربيته يميل الألف من (كيال)، ثم ذكر أن كثيراً من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف. وقد نسبت الإمالة إلى تميم ومن تابعهم من قيس وأسد^(١٧١).

وذكر سيبويه في باب من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب كثير أن بعض العرب أمال أشياء ليست فيها علة مما ذكره فيما مضى، قال: وذلك قليل: سمعنا بعضهم يقول: طَلَبْنَا وَطَلَبْنَا زَيْدٌ، كأنه شَبَّهَ هذه الألف بألف (حبلى)، حيث كانت آخر الكلام ولم تكن بدلاً من ياء. وسمعنا هؤلاء قالوا: تَبَاعَدَ عَنَّا فَأَجْرُوهُ عَلَى الْقِيَّاسِ وَقَوْلِ الْعَامَّةِ^(١٧٢).

وقد ذكر سيبويه أنه سمع بعض العرب يقولون: "أراد أن يَضْرِبَهَا زَيْدٌ. فأمالوا. ويقولون: أراد أن يَضْرِبَهَا قَبْلُ. فنصبوا للقاف وأخواتها"^(١٧٣).

الخاتمة

بعد استعراض هذه الدراسة لما سمعه سيبويه نثراً من العرب، توصلتُ إلى النتائج التالية:

١ - يستند سيبويه إلى السماعات النثرية في موافقة رأي ومخالفة آخر؛ فيونس يرى أنك لو سميت رجلاً ب (ضارب) فهو مصروف، وهذا رأي أبي عمرو والخليل، وخالفهم عيسى بن عمر حيث منع صرف الأفعال المسمى بها، واستدل بقول الشاعر:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا... وقد تأول سيبويه ذلك على الحكاية، ثم وافق رأي يونس والخليل وأبي عمرو، وهذه الموافقة جاءت بناء على ما سمعه من العرب. قال سيبويه عن رأي عيسى بن عمر: "وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى (كعسباً)" (١٧٤).

٢ - هناك مسائل كثيرة أجازها سيبويه بناء على ما سمعه من نثر العرب، ولم يستشهد على ذلك بشواهد أخرى مثل: ما يجوز فيه النصب على الظرف أجروه على جواب متى، أجاز سيبويه ذلك بناء على سماعه من العرب: انطلقت الصيف - أجروه على جواب (متى)؛ لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقت ولم يرد العدد وجواب (كم) (١٧٥).

ومن أمثلة ذلك أيضاً قول سيبويه: "فإن قلت: ضرب زيد اليد والرجل لا يجوز فيه النصب إلا أن تسمع العرب تقول غيره، وقد سمعناها يقولون مطرتهم ظهراً وبطناً" (١٧٦). فما سمعه سيبويه يعد شاهداً وحيداً لإجازة النصب في: ضرب زيد اليد والرجل.

ومن أمثلة ذلك أيضاً: النسبة إلى ما فيه ألف رابعة منقلبة عن أصل حيث ذكر أن الألف تقلب واواً دون حذف؛ لأنه سمع العرب يقولون: "في (أعيا): أعيوي وفي أحوى أحووي" (١٧٧).

ومن أمثلة ذلك أيضاً هذه أمة الله. بإسكان الهاء، أجاز سيبويه ذلك لأنه سمعه ممن يوثق بعربيته من العرب^(١٧٨).

وسيبويه أجاز قلب الألف في الوقف همزة؛ لأنه سمع من العرب من يقول: "هو يضربها"^(١٧٩).

وفي هذه الأمثلة وغيرها كثير مما أشرنا إليه في موضعه رد على من يزعم أن النحو بنيت قواعده على لغة الشعر فقط، وأن النحو العربي نحو ضرورة لأن الشعر مبني على الضرورة^(١٨٠).

٣ - أحياناً يستشهد سيبويه بما ورد في النثر على إجازة ذلك في قوافي الشعر، فقد استشهد سيبويه بشواهد شعرية على كسر الساكن والمجزوم في القوافي مثل: مهما تأمري القلب يفعل.

ثم استشهد بما سمعه من العرب على جواز هذا الكسر في القوافي حيث سمع من يوثق به في ذلك يقول: "سيفني، وقدي، والعامي"^(١٨١).

٤ - أحياناً يجيز سيبويه المسألة في غير الشعر، ويحكم بأنها ليست ضرورة بناء على سماعته النثرية. هذه السماعات فرقت بين الضرورة وبين ما يجوز في غيرها. من أمثلة ذلك حذف الهاء في الترخيم إذا كان معها ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك، وشواهد هذا الحذف من الشعر كثيرة منها عوجي علينا واربعي يا فاطما، قفي قبل التفرق يا ضباعا.

ثم ذكر سيبويه بعد أن ذكر الشواهد الشعرية على هذا الحذف أنه سمع الثقة من العرب يقول: يا حرملاً، يريد: يا حرملة^(١٨٢)، ولولا هذا السماع لعدَّ حذف الهاء في الترخيم من ضرائر الشعر، والضرورة عنده حذف الهاء والتعويض عنها بالألف الإطلاق، أما حذف الهاء بلا تعويض فليس بضرورة لسماع سيبويه (يا حرملاً).

٥ - أحياناً يستشهد سيبويه بسماعته النثرية تقوية للشواهد القرآنية أو الشعرية، ووجه الشاهد في كل هذه الشواهد واحد. ومن أمثلة ذلك ترك صرف أسماء القبائل حملاً على المعنى، حيث استشهد على ذلك بشواهد شعرية كثيرة ورد فيها ترك صرف جذام وسدوس وقريش ومعد وعاد... ثم ذكر

تقوية لهذه الشواهد ما سمعه من بعض العرب: "قيسُ بنت عيلان، وتميم صاحبة ذلك" (١٨٣).

ومن أمثلة ذلك أيضاً: اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه حيث استشهد سيبويه على ذلك بشواهد قرآنية: "تلتقطه بعض السيارة"، "ثم لم تكن فتنتهم"، واستشهد بشواهد شعرية منها:

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع
إذا بعض السنين تعرقتنا

وقوى الشواهد القرآنية والشعرية بما سمعه من العرب: اجتمعت أهل اليمامة (١٨٤).

٦ - قد يجتمع في المسألة الواحدة أكثر من شاهد، ويهمننا في هذه المسائل ما اجتمعت فيه سماعات نثرية مع شواهد أخرى قرآنية أو شعرية، وقد لاحظت أن سيبويه يقدم أحياناً الشاهد الشعري على الشاهد النثري - ما سمعه من العرب - من أمثلة ذلك ترك صرف (هجر)؛ حيث استشهد سيبويه بشاهد شعري:

منهن أيام صدق قد عُرِفَتْ بها أيام فارس والأيام من هجر
على ترك صرف (هجر) على إرادة البقعة والبلدة، والأكثر في كلامهم تنكيرها
وصرفها، وبعد أن استشهد بالشاهد الشعري استشهد بمثل سمعه من العرب "كجالب التمر إلى هجر" (١٨٥).

ومن أمثلة ذلك نصب الاسم بعد (رويد) حيث استشهد سيبويه بقول الهذلي:

رويد علياً جد ما ثدي أمهم

ثم استشهد مما سمعه من العرب: "والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر" (١٨٦).

٧ - أحياناً يقدم سيبويه سماعاته من العرب على الشواهد الشعرية من أمثلة ذلك: استعمال الظروف أسماء، حيث استشهد أولاً بشاهد نثري مما سمعه من العرب: دارك ذات اليمين. ثم استشهد بعد ذلك بشاهد شعري:

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها^(١٨٧) ومن أمثلة ذلك ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص حيث استشهد على ذلك بما سمعه من العرب: هو مني منزلة الشغاف، وهو مني منزلة الولد... ثم استشهد بعد ذلك بشواهد شعرية، منها:

وإن بني حرب كما قد علمتم مناط الثريا قد تعلت نجومها^(١٨٨)

٨ - قد يجيء المسموع عن العرب شاذاً في بابه، من أمثلة ذلك جمع فعيل بمعنى مفعول على فعلاء، قال سيبويه: "وسمنا من يقول: قتلاء يشبهه ب (ظريف)، وهذا من الشذوذ، ومثله: أسير وأسراء^(١٨٩)، الأصل أن يجمع فعيل بمعنى مفعول على فعلى مثل قتيل وقتلى وجريح وجرحى، وشذ جمعه على فعلاء كما في أسير وأسرى، وما سمعه سيبويه من (قتلاء)"^(١٩٠).

ومن المسموع الشاذ أيضاً قول بعض العرب - وقد سمعه سيبويه منهم - أموي في النسبة إلى أمية.

وفي هذا الصدد نشير إلى أن سيبويه قد يرى الوجه الجديد في المسألة على غير ما سمعه، قال سيبويه: "وقد سمعنا بعضهم يقول في الصعق: صعقي، يدعه على حاله وكسر الصاد، والوجه الجيد فيه: صعقي"^(١٩١).

٩ - نسب سيبويه - في مواطن قليلة - ما سمعه إلى قبيلة من القبائل أو إلى الأعرابي الذي سمع عنه.

قال سيبويه: "وسمنا بعض بني تميم من بني عدي يقولون: قد ضربته وأخذته، كسروا حيث أرادوا أن يحركوها لبيان الذي بعدها، لا لإعراب يحدثه شيء قبلها"^(١٩٢).

وسمى مرة الأعرابي الذي سمع منه حيث قال: "وسمعت أعرابياً وهو أبو مَرْهَب يقول: كرماً وطول أنف، أي، أكرم بك وأطول بأنفك"^(١٩٣).

ونشير في هذا الصدد إلى أن سيبويه كان كثيراً ما يصف من سمع منهم بأن يقول: سمعت العرب الفصحاء أو سمعت ممن يوثق بعربيته أو ممن ترتضى عربيته..

كما كان يشير أحياناً إلى ندرة المسموع وأنه لم يسمعه إلا مرة واحدة، قال: "وسمعت عربياً مرة يقول لرجل سأله فقال: أليس قرشياً؟ فقال: ليس بقرشياً" (١٩٤).

١٠ - باب تكسير الرباعي أو تكسير ما عدة حروفه أربعة أحرف للجمع. يعد أكثر الأبواب النحوية التي ورد فيها سماع لسبويه من العرب؛ حيث سمع منهم: رُقَاق ورُقَاق، وسمعهم يقولون: "شجيع وشجاع وخفيف وخفاف. وسمعهم يقولون: كِنَاز، فإذا جمعوا قالوا: كُنُز. وسمعهم يقولون: الأصاغرة، كما تقول: القشاعمة وصيارفة، وسمع بعضهم يقول: فصيل وفِضْلان، وسمع منهم من يقول: قتلاء في جمع قتيل" (١٩٥).

ومن الأبواب التي وردت فيها سماعات كثيرة باب الإمالة؛ حيث سمعهم يقولون: "من أهل عاد فيميلون الألف، وسمع من يوثق بعربيته يميل (كَيَّال)، وسمع بعضهم يقول: طُلبنا وطلبنا زيد فيميل، وسمع هؤلاء يقولون: تباعد عناً فيميلون. وسمع بعض العرب يقولون: أراد أن يضربها زيد فأمالوا" (١٩٦).

١١ - تلقى النحاة سماعات سبويه بالقبول، بل ذكروها على أنها من كلام العرب دون إشارة إلى سماع سبويه إياها.

من هؤلاء النحاة على سبيل المثال المبرد: قال: "وكان يونس يجري الحكاية في جميع المعارف؛ ويرى بابها وباب الأعلام واحداً، وقد يجوز ما قال، وليس بالوجه. وإنما هو على قول من قيل له: عندي تمرتان فقال: دعني من تمرتان، وقيل له: رأيت قرشياً فقال: ليس بقرشياً" (١٩٧) وهذا القول سمعه سبويه من بعض العرب.

ومن هؤلاء النحاة ابن السراج، قال في الأصول: "وأما قولهم أما أن جزاك الله خيراً أجازوه؛ لأنه دعاء" (١٩٨) وهذا من سماعات سبويه التي صرح بها في كتابه.

الهوامش

- ١ - سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى، د ت، ١/٣٧٤.
- ٢ - السابق ١/٣٩٤.
- ٣ - السابق ٤/٧٨.
- ٤ - السابق ٤/١٦٦.
- ٥ - السابق ٢/٢٨.
- ٦ - السابق ٢/٤٢٠.
- ٧ - السابق ١/٤١٢.
- ٨ - السابق ١/٤١٥.
- ٩ - انظر مثلاً: د. خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ٩٤.
- ١٠ - السابق ٢/٤٠٩.
- ١١ - السابق ٣/١٥٥.
- ١٢ - السابق ٢/٤١٣.
- ١٣ - السابق ٤/٤٤٣.
- ١٤ - السابق ١/٥٦.
- ١٥ - مجدي إبراهيم يوسف، ما سمعه سيبويه من رواية أشعار العرب، مجلة علوم اللغة: العدد (١)، ١٩٩١.
- ١٦ - السيد أحمد علي، الأمثال في كتاب سيبويه: دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٧.
- ١٧ - عائشة الأنصاري، دور النثر في التقعيد، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية: جامعة المنيا، العدد ٥٥، يناير ٢٠٠٥.
- ١٨ - خليل عبدالعال، مجلة كلية دار العلوم، جامعة الفيوم، ٢٠٠٥.

- ١٩ - سيبويه، الكتاب، ١٢٨/٣، تحقيق: عبدالسلام هارون، مصورة عن الطبعة الأولى، ١٩٨٨.
- ٢٠ - الأعلام الشنتمري، أبو الحجاج، يوسف بن سليمان الشنتمري، **تحصيل عين الذهب**، ٤٣٢، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، الرسالة، بيروت، ١٩٩٤.
- ٢١ - سيبويه، الكتاب، ٢٣٠/١، وانظر مثلاً: **الأصول في النحو**، ٢/٢٥٥، ابن السراج، أبو بكر، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، الرسالة، ١٩٩٩.
- ٢٢ - سيبويه، الكتاب ١/٤١٥، وانظر مثلاً: شرح المفصل لابن يعيش، يعيش بن علي، ١/٤١، مصورة عن الطبعة الأولى، بيروت، عالم الكتب، دت.
- ٢٣ - انظر مثلاً: الإستراباذي، محمد بن الحسن رضي الدين، **شرح الرضي**، ١/٢٥١، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦.
- ٢٤ - ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري البغدادي، **الأصول** ١/١٩٩، وابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله، **أوضح المسالك** ٢/١٩٩.
- ٢٥ - سيبويه، **الكتاب** ١/٤٠٧.
- ٢٦ - انظر مثلاً: ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين، **شرح المفصل** ٢/٤٤.
- ٢٧ - المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب** ٤/٤٣١، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٧٢م. و**الأعلام الشنتمري، التحصيل** ٢٣٦.
- ٢٨ - المبرد، **المقتضب** ٣/١٠٢.
- ٢٩ - سيبويه، **الكتاب** ١/٢١٩.
- ٣٠ - الأعلام الشنتمري، **تحصيل عين الذهب** ١٧٣.
- ٣١ - سيبويه، **الكتاب** ١/٣٠٩.
- ٣٢ - انظر مثلاً: ابن يعيش، **شرح المفصل** ٢/٥٠.

- ٣٣ - سيبويه، الكتاب ٢/٣٤٥.
- ٣٤ - سيبويه، الكتاب ٢/٣٤٦، وانظر مثلاً شرح الرضي ٢/٣٢٥.
- ٣٥ - سيبويه، الكتاب ٢/٨٨.
- ٣٦ - الأعلام الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ٢٧٦.
- ٣٧ - سيبويه، الكتاب ٢/٩٢، وانظر مثلاً النكت للأعلام الشنتمري ١/٤٨٨،
والهمع للسيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، ٢/٢٣٤، تحقيق: أحمد شمس
الدين، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٣٨ - انظر في ذلك الكتاب ١/٥٢، والتحصيل ٨٠، والنكت ١/١٩٠، والمذكر
والمؤنث لابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، ٢/١٨٥، تحقيق: طارق
عبد عون الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٧م.
- ٣٩ - سيبويه، الكتاب، ٢/٥٣.
- ٤٠ - السابق ١/١١٠.
- ٤١ - سيبويه، الكتاب ١/١١٠، وانظر مثلاً شرح الجمل، لابن عصفور
الإشبيلي، ١/٥٧٣ تحقيق صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- ٤٢ - انظر مثلاً المقتضب للمبرد، ٢/١١٢.
- ٤٣ - الكتاب ١/٤٢٣، وانظر مثلاً النكت ١/٤٣٢.
- ٤٤ - الكتاب ٢/٢٨.
- ٤٥ - انظر مثلاً النكت ١/٤٥١.
- ٤٦ - الكتاب ٢/١١٦.
- ٤٧ - شرح الرضي ٢/٣٦١.
- ٤٨ - الكتاب ١/١٦٠.
- ٤٩ - النكت ١/٢٧٨.
- ٥٠ - الكتاب ٢/٤٢٠.
- ٥١ - انظر مثلاً المقتضب ٢/٣١٦.

- ٥٢ - الكتاب ٢/٢٤٣.
- ٥٣ - انظر مثلاً الأصول ١/٣٦٢، وشرح الجمل ٢/٤٤٦، وشرح الرضي ١/٣٩٨.
- ٥٤ - النكت ١/٥٧٧.
- ٥٥ - انظر مثلاً ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٣١، القزاز القيرواني، تحقيق: عبدالقواب رمضان وزميله، مكتب العروبة، الكويت، ١٩٧٧م.
- ٥٦ - تحصيل عين الذهب ٣٢٩.
- ٥٧ - الكتاب ٢/٦٣، وانظر مثلاً شرح الرضي ٢/٣٢٢.
- ٥٨ - الكتاب ٢/٦٤، وانظر مثلاً شرح أبيات سيبويه ٢/١٠٦، والمحتسب ٢/١٩٨.
- ٥٩ - الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن ١/١٠٥، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وزميله، دار السرور، مصورة عن الطبعة الأولى، دت.
- ٦٠ - الكتاب ٢/٦٥.
- ٦١ - السابق ١/٣٣٠.
- ٦٢ - النكت ١/٣٧٥.
- ٦٣ - الكتاب ١/٣٢٨.
- ٦٤ - السابق ١/٣٢٦.
- ٦٥ - السابق ١/٣٢٥.
- ٦٦ - السابق ١/٣٥٧.
- ٦٧ - الكتاب ١/١٥٥، وانظر الأصول ٢/٥١.
- ٦٨ - السابق ٢/١٥٦، وانظر التحصيل ١٢٩.
- ٦٩ - الكتاب ١/٣١٩.
- ٧٠ - تحصيل عين الذهب ٢١٠.
- ٧١ - الكتاب ١/٣٢٠.
- ٧٢ - قرأ حفص وحده بالنصب على المصدر، وقرأ الباكون بالرفع على إضمار

- مبتدأً دل عليه الكلام. انظر: الكشف ١/٤٨١، مكي بن أبي طالب، تحقيق: محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٤م.
- ٧٣ - الكتاب ١/٣٢٠.
- ٧٤ - السابق ١/٣٢١.
- ٧٥ - انظر مثلاً المقتضب ٣/٢٢٥، وشرح المفصل ١/١١٨.
- ٧٦ - الكتاب ١/٢٤٣.
- ٧٧ - المقتضب ٣/٢٠٨.
- ٧٨ - شرح المفصل ٤/٤٠.
- ٧٩ - الكتاب ٣/٢٤٨.
- ٨٠ - السابق ٣/٢٩٤ وما بعدها.
- ٨١ - تحصيل عين الذهب ٤٦٢.
- ٨٢ - الكتاب ٣/٢٩٤.
- ٨٣ - المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/١١٥، وانظر المقتضب ٣/٣٦٠.
- ٨٤ - الكتاب ٣/٢٤٣، ٢٤٤.
- ٨٥ - يضرب المثل لكل من جلب شيئاً إلى موضع لا يشترب فيه ولا يعجب منه لأن (هجر) أرض كثيرة التمر؛ فهي مستغنية عن أن يجلب إليها. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، ١٥٢/٢، تحقيق: محمد أبي الفضل، مصورة عن الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- ٨٦ - انظر مثلاً التحصيل ٤٥٨، والنكت ٢/٨٣٦.
- ٨٧ - الكتاب ٣/٢٣٨.
- ٨٨ - السابق ٢/٢٣٨.
- ٨٩ - السابق ٣/٢٠٦.
- ٩٠ - انظر أيضاً النكت ٢/٨٢٨، وشرح المفصل ١/٦١، وشرح الجمل ٢/٢١٠.

- ٩١ - الكتاب ٣/٢٢٩.
- ٩٢ - انظر النكت ٢/٨٢٨، وشرح الجمل ٢/٢٢٠.
- ٩٣ - الكتاب ٣/٢٦٨.
- ٩٤ - الكتاب ٣/١٣.
- ٩٥ - البحر المحيط ٣/٦٣.
- ٩٦ - السابق ٣/٢٨٤.
- ٩٧ - انظر مثلاً المغني ٣٢، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك وزميله، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٤م. والهمع ٢/٢٩٦.
- ٩٨ - الكتاب ١/٣٨٨، قال الأعلام: أما ابن المزنية فأنا ذلك أو فأنا هو جعله مبتدأ وخبراً، النكت ١/٤١٣.
- ٩٩ - الكتاب ٢/٤١٣، والمقتضب ٢/٣٠٨.
- ١٠٠ - الكتاب ٢/٤١٣.
- ١٠١ - شرح الجمل ٢/٤٧٧.
- ١٠٢ - الكتاب ٢/٤١٣.
- ١٠٣ - الكتاب ٢/٤١٢.
- ١٠٤ - النكت ٢/٦٨٣.
- ١٠٥ - الكتاب ٢/٤١٢.
- ١٠٦ - المقتضب ٢/٣٠٨.
- ١٠٧ - شرح الجمل ٢/٤٨٢.
- ١٠٨ - النكت ١/٦٨٥، وللأسف الكلام مستل من شرح السيرافي، وهذه عادة الأعلام في كتابه النكت.
- ١٠٩ - الكتاب ٢/٤١٢.
- ١١٠ - الكتاب ٢/٤١٠.

- ١١١ - شرح المفصل ٢٢/٤، وانظر المقتضب ٣٠٣/٢.
- ١١٢ - الكتاب ٤١١/٢.
- ١١٣ - السابق ١٦٨/٣.
- ١١٤ - النكت ٧٩٦/٢.
- ١١٥ - الكتاب ١٦٨/٣، وانظر الأصول ٢١٠/٢.
- ١١٦ - الكتاب ٦٢٦/٣.
- ١١٧ - انظر مثلاً شرح الشافية ١١٧/٢.
- ١١٨ - الكتاب ٦٠٤/٣.
- ١١٩ - النكت ١٠١٢/٢.
- ١٢٠ - الكتاب ٦٣٤/٣.
- ١٢١ - السابق ٦٣٩/٣.
- ١٢٢ - انظر مثلاً شرح الشافية ١٣٥/٢.
- ١٢٣ - الكتاب ٦٤٤/٣.
- ١٢٤ - شرح الشافية ١٦٨/٢، وشرح الجمل ٥٥٨/٢.
- ١٢٥ - الكتاب ٦٠٥/٣.
- ١٢٦ - انظر مثلاً شرح الجمل ٥٤٨/٢.
- ١٢٧ - الكتاب ٦٤٧/٣.
- ١٢٨ - انظر مثلاً شرح الشافية ١٤١/٢، والهمع ٣٢٠/٣.
- ١٢٩ - شرح المفصل ٥١/٥.
- ١٣٠ - الكتاب ٣٢٥/٣.
- ١٣١ - الهمع ٣٢٢/٣.
- ١٣٢ - شرح الشافية ١٥٢/٢، وانظر شرح المفصل ٥٣/٥.
- ١٣٣ - انظر مثلاً اللسان (ختم) واللهجات في الكتاب لسبويه ٥٤٠.

- ١٣٤ - انظر مثلاً معاني القرآن للفراء ١/٦٧.
- ١٣٥ - الكتاب ٣/٣٤٣.
- ١٣٦ - الهمع ٣/٣٦٢.
- ١٣٧ - شرح الشافية ٢/١٩.
- ١٣٨ - اللهجات في الكتاب ٥٢٧.
- ١٣٩ - الكتاب ٣/٣٣٧.
- ١٤٠ - انظر مثلاً شرح الشافية ٢/٨٢.
- ١٤١ - الكتاب ٣/٣٥٢.
- ١٤٢ - ذكر الأعلام أن (أعيا) من بني أسد وهو أعيا بن طريف بن عمرو بن قعين من بني أسد. هذا هو المعروف عند أهل النسب والنكت ٢/٨٩٢.
- ١٤٣ - الكتاب ٣/٣٥٢.
- ١٤٤ - شرح الشافية ٢/٣٩.
- ١٤٥ - شرح المفصل ٥/١٥٠، وانظر مثلاً الهمع ٣/٣٥٨.
- ١٤٦ - الكتاب ٣/٣٢١.
- ١٤٧ - انظر مثلاً شرح شواهد الشافية ٢٦٣.
- ١٤٨ - الكتاب ٣/٥٣٢.
- ١٤٩ - السابق ٣/٥٣٣.
- ١٥٠ - انظر شرح الشافية ٢/٢٤٥، وشرح شواهدا ١٦٤، وشرح المفصل ١٢٨/٩.
- ١٥١ - انظر مثلاً تحصيل عين الذهب ٥٧٤.
- ١٥٢ - الكتاب ٤/٢١٦.
- ١٥٣ - السابق ٣/٥٠٤.
- ١٥٤ - السابق ٣/٥٠٦.

- ١٥٥ - السابق ٣/٥٠٧.
- ١٥٦ - السابق ٤/١٩٨.
- ١٥٧ - النكت ٢/١١١٦.
- ١٥٨ - الكتاب ٤/١٨٠.
- ١٥٩ - انظر مثلاً الأصول ٢/٣٨٤، وشرح المفصل ٩/٧٢.
- ١٦٠ - الكتاب ٤/١٧٧.
- ١٦١ - الهمع ٣٨٩.
- ١٦٢ - اللهجات في الكتاب ٢٩٤.
- ١٦٣ - أي حروف الحلق.
- ١٦٤ - الكتاب ٤/١٠٩.
- ١٦٥ - النكت ٢/١٠٧٥.
- ١٦٦ - الكتاب ٣/٥٤٩.
- ١٦٧ - انظر مثلاً الكشف ١/٧٣.
- ١٦٨ - التحصيل ٥٢٦، وشرح المفصل ٩/١١٨.
- ١٦٩ - الكتاب ٤/١١٧.
- ١٧٠ - السابق ٤/١٢٢.
- ١٧١ - السابق ٤/١٢١.
- ١٧٢ - اللهجات في الكتاب ٨٨.
- ١٧٣ - الكتاب ٤/١٢٧.
- ١٧٤ - السابق ٤/١٣١، ١٣٣.
- ١٧٥ - السابق ٣/٢٠٦.
- ١٧٦ - السابق ١/٢١٩.
- ١٧٧ - السابق ١/٢٧٨.

- ١٧٨ - السابق ٣/٣٥٢.
- ١٧٩ - السابق ٤/١٩٨.
- ١٨٠ - السابق ٤/١٧٧.
- ١٨١ - انظر مثلاً دور النثر في التقعيد النحوي من خلال كتاب سيبويه، ص ١،
عائشة الأنصاري، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المنيا، العدد ٥٥،
يناير ٢٠٠٥ م.
- ١٨٢ - الكتاب ٤/٢١٦.
- ١٨٣ - السابق ٢/٢٤٣.
- ١٨٤ - السابق ٣/٢٤٨.
- ١٨٥ - السابق ١/٥٢.
- ١٨٦ - السابق ٣/٢٤٣.
- ١٨٧ - السابق ١/٢٤٣.
- ١٨٨ - السابق ١/٤٠٧.
- ١٨٩ - السابق ١/٤١٥.
- ١٩٠ - السابق ٣/٦٤٧.
- ١٩١ - السابق ٣/٣٤٣.
- ١٩٢ - السابق ٤/١٨٠.
- ١٩٣ - السابق ١/٣٢٨.
- ١٩٤ - السابق ٢/٤١٣.
- ١٩٥ - السابق ٣/٦٠١ وما بعدها.
- ١٩٦ - السابق ٤/١١٧ وما بعدها.
- ١٩٧ - المقتضب ٢/٣٠٨.
- ١٩٨ - الأصول ١/٢٤٠.

المصادر والمراجع

- ١ - الأعلام الشنتمري:
- تحصيل عين الذهب، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية بالكويت، ١٩٨٢م.
- ٢ - الأنباري، أبو البركات كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحמיד، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م.
- ٣ - ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٧م.
- ٤ - الأنصاري، عائشة، دور النثر في التقعيد النحوي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المنيا، العدد ٥٥، يناير ٢٠٠٥م.
- ٥ - البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م.
- ٦ - ابن جنبي، أبو الفتح عثمان:
- الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميلي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٩٧٤م.
- ٧ - الحديثي، الدكتورة خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م.
- ٨ - راشد، صالحة، اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية، منشورات جامعة أم القرى، ١٩٧٨م.

- ٩ - الرضي الإستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٦م.
- ١٠ - ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م.
- ١١ - سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مصورة عن الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- ١٢ - السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٣ - أبو الطيب اللغوي، عبدالواحد بن علي، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبي الفضل، القاهرة، ١٩٥٥م.
- ١٤ - ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، دت.
- ١٥ - الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وزميلييه، دار السرور، مصورة عن الطبعة الأولى، دت.
- ١٦ - القزاز القيرواني، محمد بن جعفر القيرواني التميمي، ما يجوز للشعر في الضرورة، تحقيق: د. رمضان عبدالنواب وزميلييه، مكتبة العروبة بالكويت، ١٩٧٧م.
- ١٧ - المبرد، أبو العباس، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٧٢م.
- ١٨ - مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٤م.
- ١٩ - ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٠م.
- ٢٠ - الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد أبي الفضل، مصورة عن الطبعة الأولى، ١٩٩٦.

- ٢١ - ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك وزميله، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٤م.
- ٢٢ - ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مصورة عن الطبعة الأولى، د.ت.